دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التحفظ المحاسبى وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين : دراسة ميدانية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	عبدالحليم، أحمد حامد محمود
المجلد/العدد:	مج19, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	يوليو
الصفحات:	594 - 683
رقم MD:	969822
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التحفظ المحاسبى، التقارير المالية، القرارات الاستثمارية، المعايير المالية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/969822

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التحفظ المحاسبى وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين دراسة ميدانية

الدكتور
أحمد حامد محمود عبد الحليم
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنها

التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين - دراسة ميدانية

د. أحمد حامد محمود عبد الحليم
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة بنها

ملخص البحث:

تعد سياسة التحفظ المحاسبي من السياسات المحاسبية المعروفة في الفكر المحاسبي منذ زمن بعيد، والتي نالت تأييداً كبيراً في الماضي وذلك لأن التحفظ يسهم في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية، كما يساعد علي حماية أصحاب المصالح في الشركة، علي الرغم مما يتعرض له من انتقادات حادة بدعوي تعارضه مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. ويستهدف البحث التعرف علي أثر التحفظ المحاسبي علي جودة التقارير المالية المنشورة ببيئة الأعمال المصرية وعلي قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، من خلال ثلاثة محاور تضمنت الإطار الفكري للتحفظ المحاسبي، أثر التحفظ المحاسبي علي جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين، ثم تضمن البحث دراسة ميدانية لاستطلاع رأي عينة من (سماسرة الأوراق المالية، ومراقبي الحسابات، وأعضاء هيئة التدريس)، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وتطبيقاتها من خلال برنامج (SPSS).

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود عدة محددات وعوامل ساهمت في ظهور التحفظ المحاسبي وزيادة استخدامه خاصة في الآونة الأخيرة من أهمها: الحاجة للحد من ممارسات إدارة الأرباح، والحاجة إلي تحقيق نظام حوكمة فعال، كما أن التحفظ المحاسبي يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الأكثر كفاءة بالإضافة إلي أنه يسهم في زيادة حركة تداول الأوراق المالية للشركات المطبقة له. وكان من أهم توصيات الدراسة عدم التخلي عن التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وتشجيع الشركات المصرية علي تطبيقه للحد من عملية تعديل القوائم المالية وإدارة الأرباح، خاصة في ظل الظروف الأقتصادية التي تعيشها البيئة المصرية حالياً.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي - إدارة الأرباح - حوكمة الشركات - جودة التقارير المالية - قرارات المستثمرين.

The Accounting Conservatism and its effect on the Quality of Financial Reports and Investors' Decision- Field Study

Dr. Ahmed Hamed Mahmoud Abdelhalim
Lecturer, Department of accounting
Faculty of commerce, Benha University

Abstract:

The accounting conservatism policy is one of the known accounting policies in the accounting ideology for long time, it received strong support in the past, because it contributed in increasing the creditability and reliability of financial statements, it also helped stakeholders of the company, however, it faced considerable criticism claiming that it contradicted some of qualitative characteristics of accounting information. The current research aims to recognize the effect of the accounting conservatism on the quality of the published financial statements in the Egyptian business environment and the investors' decisions in stock market. This research addresses the following areas: conceptual framework of accounting conservatism, the effect of accounting conservatism on the quality of financial reports and the decision of the investors, and the field study to identify the perceptions of sample of (securities brokers, auditors and teaching stuff members). The data is analyzed by using appropriate statistical methods and applying it through SPSS program.

The result of the study shows that there are many determinants and factors lead to the appearance of accounting conservatism and the increase in using it recently such as: the need to reduce earnings management practices, the need to achieve effective governance system. Also, the accounting conservatism helps the investors to take the most efficient investment decisions; in addition, it contributes in increasing the investments in trading securities of the companies that apply it.

The most important recommendations of the study are: not abandon the application of accounting conservative policies and to encourage the Egyptian listed companies to adopt conservative policies to mitigate accounting restatements and earnings management especially in the light of recent economic conditions of the Egyptian economic environment.

Keywords: Accounting Conservatism-Earnings Management - Corporate Governance –Quality of Financial Reporting – Investors' Decisions.

١/ المبحث الأول
الإطار العام للبحث

١/١ - المقدمة :

تزايد الاهتمام بدراسة التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، وازدادت البحوث المحاسبية التي تناولت التحفظ المحاسبي لماله من تأثير ملموس في تحسين درجة الملاءمة والاعتمادية على التقارير والقوائم المالية المنشورة. ولقد ظهرت الحاجة إلى التحفظ مع ظهور نظرية الوكالة Agency Theory، وذلك لحل المشكلات التي قد تنشأ بين المديرين وحملة الأسهم، نتيجة الفصل بين الإدارة والملكية، حيث أنه مع اتجاه هؤلاء المديرين لتعظيم منافعهم الذاتية على حساب حملة الأسهم بدأت تفقد التقارير المالية جودتها. وهو ما دفع إلى الاهتمام بحوكمة الشركات Corporate Governance لتعزيز الدور الإشرافي والرقابي لآليات الحوكمة وقيامها بممارسة سلطاتها واختصاصاتها بعيداً عن سيطرة الإدارة التنفيذية.

ونتيجة تعرض العديد من الشركات العالمية مثل شركة World com, Enron، لفضائح مالية وعجزها عن سداد التزاماتها ومغالاتها- تزييفها- لأرباحها، واتباعها لسياسات محاسبية متحررة، مما أدى لإنتاج قوائم وتقارير مالية مضللة وارتفاع معدل الإفلاس بين الشركات، وزيادة عدد القضايا المرفوعة ضد مكاتب المراجعة، فقد تمسك المحاسبون- معدي القوائم والتقارير المالية- والمديرون والمراجعون بالتحفظ كرد فعل لحماية أنفسهم.

وتأكيداً على أهمية ممارسة التحفظ المحاسبي لضمان توفير وتأكيد معقول بخصوص جودة التقارير المالية، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عدة معايير محاسبية تتضمن قدر كبير من التحفظ المحاسبي مثل معيار الانخفاض في قيمة الأصول، معيار الالتزامات الطارئة، ومعيار معاشات التقاعد. كما أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار رقم (٣٩) الخاص بالقياس والاعتراف بالأدوات المالية. وفي مصر تضمنت معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ عدد ٣٥ معياراً جديداً لتحل محل المعايير المصرية القديمة الصادرة عام ١٩٩٧ لتتمشى مع معايير المحاسبة الدولية، وقد تضمنت هذه المعايير قدراً كبيراً من التحفظ مثل معيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ المتعلق بالضرائب المؤجلة، معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ المتعلق بالاعتراف والقياس للأدوات المالية والمشتقات، معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ بشأن المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة، معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ بشأن اضمحلال قيمة الأصول ... وغيرها من المعايير. كما أصدرت الهيئة العامة لسوق المال دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات- المعدل- في مارس ٢٠١١، كأحد أساليب الرقابة التي تحد من التصرفات الانتهازية للإدارة وتضمن قدر ملائم من التحفظ في التقارير والقوائم المالية.

لقد أثر الاهتمام بمفهوم ملاءمة المعلومات المحاسبية من جانب سوق رأس المال على أهمية مفهوم ودرجة التحفظ المحاسبي التي تتبعها الشركات، وكذلك على كيفية قياس درجة هذا التحفظ، ومدى فعاليته في مجال تحقيق جودة وملاءمة المعلومات المحاسبية بما يجعلها قادرة على مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

لذا تأتي هذه الدراسة لتوضيح أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية.

٢/١- طبيعة المشكلة:

ازداد في الفترة الأخيرة الاهتمام بالتحفظ المحاسبي خصوصاً بعد انهيار العديد من الشركات العالمية مثل شركة Enron، وشركة World com والتي كان أحد أسباب انهيارها التصرفات الانتهازية التي قامت بها إدارة الشركات وعدم تطبيقها للتحفظ المحاسبي وتعمدها تضخيم الأرباح، الأمر الذي أثار الشكوك حول جودة الأرباح المحاسبية ومدى مصداقية القوائم المالية في التعبير عن نتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية. لذلك صدرت العديد من آليات الحوكمة للحد من التصرفات الانتهازية للإدارة. وعلى ذلك فإن التحفظ المحاسبي يمكن اعتباره أحد الأدوات الرقابية التي تحد من التصرفات الانتهازية للإدارة من أجل الحفاظ على حقوق المستثمرين بصفة عامة ومساهمي الشركة بصفة خاصة .

ولما كانت القوائم المالية للشركات تمثل أهم مصادر المعلومات المحاسبية لمعظم مستخدمي تلك القوائم، لذلك فإن أسس إعدادها تمثل محور اهتمام لهؤلاء المستخدمين، الأمر الذي يكشف عن ضرورة مراعاة وجهة نظر مستخدمي تلك القوائم واحتياجاتهم الحقيقية عند إعدادها (الرشيدي، ٢٠١١).

إن صدق القوائم المالية ومدى ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة بها، حيث أصبح المستثمرين ببورصة الأوراق المالية يعتمدون على صدق هذه القوائم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، مما ينعكس على تنشيط سوق رأس المال، وزيادة كمية الأوراق المالية المتداولة وزيادة حجم العمليات متمثلة في البيع والشراء لهذه الأوراق في السوق. وعلى ذلك يمكن القول بأن أهمية القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في سوق رأس المال تتوقف على مدى جودة تلك القوائم والتقارير، وتتوقف جودة القوائم والتقارير المالية على مدى توافر

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي يعد التحفظ المحاسبي من أهم تلك الخصائص الواجب توافرها في القوائم المالية.

وبالرغم من أهمية التحفظ المحاسبي إلا أنه أثار جدلاً واسعاً على مستوى أدبيات الفكر المحاسبي والمنظمات المهنية المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة. وأصبحت ظاهرة تزايد التحفظ في التقارير المالية قضية رئيسية للفكر المحاسبي المعاصر، نال فيها التحفظ المحاسبي وأنواعه وطرق قياسه والعوامل التي ساهمت في نشوءه وتطوره محور اهتمام العديد من الدراسات، إلا أنه قد ندرت الدراسات الخاصة بأثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين بسوق رأس المال المصري، خاصة في ظل التفاوت الملحوظ في درجة التحفظ الذي تنطوي عليه التقارير المالية للشركات المصرية.

وبذلك يمكن للباحث بلورة مشكلة البحث من خلال طرح السؤالين التاليين: ما هي المحددات والعوامل المؤثرة على ممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة المصرية؟ وهل هناك تأثير لدرجة التحفظ المحاسبي التي تتبعها الشركة على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين؟

٣/١- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق هدف عام وهو دراسة وتحليل أثر التحفظ على جودة التقارير المالية المنشورة ببيئة الأعمال المصرية وعلى قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية.

ويتحقق هذا الهدف العام من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

١- دراسة الإطار العلمي للتحفظ المحاسبي من خلال التعرف على مفهومه، أنواعه، دوافع ومبررات الطلب على التحفظ المحاسبي، ونماذج قياسه.

٢- دراسة أثر التحفظ المحاسبي على كل من جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين.

٣- القيام بدراسة ميدانية، على عينة حكمية مكونة من مجموعة مختارة من (٧٩) مفردة من سماسرة الأوراق المالية، مراجعي الحسابات، وأساتذة المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية، بهدف اختبار فروض البحث والتعرف على آرائهم فيما يتعلق بدور وأثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين.

٤/١- أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث لعدة اعتبارات، أهمها ما يلي:

١- يمثل البحث امتداداً للدراسات المحاسبية في مجال التحفظ المحاسبي، من خلال توضيح مفهوم التحفظ المحاسبي، أنواعه، دوافع ومبررات الطلب عليه، ونماذج قياسه، وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية.

٢- مسايرة الإتجاهات البحثية في الفكر المحاسبي المعاصر، إذ يمثل البحث في مجال أسواق رأس المال Capital Market Research التوجه الرئيسي للبحث المحاسبي في الوقت الحالي، حيث حدد (Beaver, 2002) خمسة مجالات رئيسية للبحث المحاسبي المعاصر، يرتبط معظمها بقياس وتحديد درجة التحفظ المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية للشركات وأثره على صدق هذه القوائم وملاءمتها للمستثمرين، ولذلك فإن هذا البحث يستمد أحد جوانب أهميته من حيوية دراسة الموضوع ذاته.

٣- حاجة البيئة المصرية- والعربية- لمزيد من الدراسات بشأن التحفظ المحاسبي، لاسيما أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي بالمقارنة بالدراسات الأجنبية التي ركزت على التحفظ خاصة في أعقاب انهيار عدد من الشركات العالمية نتيجة بعض الممارسات المتحررة التي تمثل خروجاً على متطلبات التحفظ المحاسبي.

٤ - الندرة النسبية للدراسات البحثية العربية المرتبطة بدراسة التحفظ المحاسبي وانعكاسه على جودة التقارير المالية وعلى قرارات المستثمرين، وهذا ما دفع الباحث لتناول هذا الموضوع الهام، مع تطبيق هذه الدراسة على بيئة الأعمال المصرية.

١/٥- منهج وأسلوب البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه، سيعتمد الباحث في تناوله لموضوع البحث على كل من منهجي البحث الاستقرائي والاستنبلطي، نظراً لأن البحث له شقان أولهما نظري خاص بتحليل الدراسات والكتابات العربية والأجنبية السابقة، في مجال التحفظ المحاسبي وأنواعه ومبررات الطلب عليه ونماذج قياسه، وهذا الشق يُغطى من خلال أسلوب الدراسة النظرية، وثانيهما ميداني يتم عن طريق توجيه قائمة استقصاء للمستقصى منهم فضلاً عن المقابلات والاتصالات الشخصية وذلك للوقوف على الآراء العلمية والعملية لمعالجة مشكلة البحث واختبار صحة أو خطأ الفروض التي يقوم عليها البحث.

١/٦- تنظيم (خطة) البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وأهميته، سوف يتم تنظيم ما تبقى من البحث على النحو التالي:

- المبحث الثاني: الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.
- المبحث الثالث: الإطار الفكري (التأصيل العلمي) للتحفظ المحاسبي.
- المبحث الرابع: أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين.
- المبحث الخامس: الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث.
- النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة.
- مراجع البحث.
- ملحق البحث.

٢/ المبحث الثاني

الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

يعرض الباحث في هذا المبحث بعض الدراسات التي إطلع عليها ، والمرتبطة بموضوع البحث ، للوقوف علي ما توصلت إليه من نتائج ، والاستفادة منها في إستكمال جوانب الدراسة في هذا الموضوع ، بما يحقق التواصل والتكامل بين الدراسات البحثية في هذا المجال ، وسيرتب الباحث هذه الدراسات ترتيباً زمنياً حسب تاريخ نشرها وذلك كما يلي :

أولاً : دراسات باللغة العربية :

١- دراسة (خليل، ٢٠٠٣):

هدفت تلك الدراسة إلى إجراء دراسة مسحية تحليلية (انتقادية) لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي، مع التركيز على بحوث أسواق رأس المال. كما أوضحت أهمية التحفظ المحاسبي، واستعراض المقاييس المختلفة للتحفظ في إطار عناصر قائمتي المركز المالي والدخل، ودراسات التقييم المحاسبية وخاصة نموذج (Feltham and Ohlson, 1995).

وتوصلت الدراسة إلى أن عوامل نشوء وتطور التحفظ المحاسبي ترجع إلى الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية، العوامل التنظيمية، تزايد حالات الإفلاس والتقاضي، والاعتبارات الضريبية.

٢- دراسة (جنيدي، ٢٠٠٤):

استهدفت تلك الدراسة إجراء دراسة تحليلية اقتصادية لتأثيرات الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية في اختيار الإدارة لدرجة التحفظ المحاسبي التي تمثل إحدي سمات المعلومات المحاسبية وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح واختيار إدارة المنشأة لسياستها المحاسبية، من خلال التركيز على ثلاثة أنواع من العقود هي مكافآت الإدارة وعقود الدين

(باعتبارهما من العقود الرسمية) وعقود تكافل المجتمع معبراً عنها بعقود النظام الضريبي (باعتباره من العقود غير الرسمية).

وتوصلت الدراسة إلى تحديد شكل تخطيطي يربط بين الدور التعاقدي للعقود الثلاثة بمستوى ودرجة التحفظ المحاسبي.

٣- دراسة (أبو الخير، ٢٠٠٨):

استهدفت الدراسة قياس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المصرية، وتفسير الاختلافات فيما بين الشركات في هذا الصدد. ولقد استخدمت الدراسة عينة مكونة من ٧٣ شركة من الشركات التي تستحوذ على النسبة الأكبر من نشاط البورصة المصرية والتي لها ملفات بيانات على موقع شركة خدمات المعلومات والتداول Mistnews وتم توزيعها على أحد عشر قطاعاً، شملت القطاعات: المطاحن، الأسمنت، الإسكان، الأدوية، الغزل والنسيج، المقاولات، الصناعات الكيماوية، الأغذية، الصناعات الأخرى، والاتصالات. وتم تجميع البيانات المتاحة على مدار الفترة من ١٩٩٦م حتى ٢٠٠٧م. وقد اعتمدت الدراسة على النموذج الذي قدمه (Basu 1997).

ولقد خلصت الدراسة إلى عدم التخلي عن التحفظ المحاسبي وضرورة التمسك بالقواعد المتحفظة في قياس الأصول بشرط أن يكون الالتزام بالقواعد المتحفظة متسقاً من سنة لأخرى منعاً للتلاعب بالأرباح المحاسبية. كما خلصت الدراسة إلى أن استخدام القيم السوقية كمدخل لقياس التحفظ يتوقف إلى حد ما على ارتفاع أو انخفاض نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في بداية الفترة.

٤- دراسة (السهلي، ٢٠٠٩):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة السعودية، والعلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي في الشركة وكل من: ربحية الشركة، حجم الشركة، نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، مديونية الشركة، وتأسيس هيئة السوق المالية في المملكة

العربية السعودية. وذلك لعينة من (٦٣) شركة موزعة على ثمانية قطاعات هي: البنوك، التأمين، الاتصالات، الكهرباء، الصناعة، الأسمنت، الخدمات، والزراعة. وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠١م حتى ٢٠٠٥م. وقد اعتمدت الدراسة في قياس مستوى التحفظ المحاسبي على نموذج التحفظ الذي قدمه (Basu 1997).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى قلة درجة التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية، وعدم تأثير حجم الشركة ومديونيتها على مستوى التحفظ بها، كما خلصت الدراسة إلى أن قطاع البنوك يعد أقل تحفظاً مقارنة بالقطاعات الأخرى في السوق السعودية، كما أن الشركات أصبحت أكثر تحفظاً بعد تأسيس هيئة السوق المالية.

٥- دراسة (شتيوي، ٢٠١٠):

استهدفت تلك الدراسة قياس الفروق في حجم ممارسات التحفظ المحاسبي المرتبطة بتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية لسنة ٢٠٠٦، وبمخاطر الدعاوى القضائية وفرض الجزاءات من قبل هيئة سوق المال، بين الشركات المتهمة ظاهرياً بالتلاعب والشركات غير المتهمة بالتلاعب.

واستخدمت الدراسة منهجيتين مختلفتين في دراسة العلاقة بين مخاطر الدعاوى القضائية وممارسات التحفظ المحاسبي: منهجية تعتمد على نموذج Basu في قياس لا تماثلية توقيت الاعتراف المحاسبي باعتباره مقياساً للتحفظ المحاسبي، ومنهجية تعتمد على استخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقياساً للتحفظ المحاسبي يأخذ في الاعتبار خصائص الشركة. وذلك لعينة مكونة من ٥٠ شركة غير متهمة بالتلاعب و٢٧ شركة متهمة ظاهرياً بالتلاعب موزعة على ١٦ قطاعاً.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- هناك تأثير جوهري لمخاطر الدعاوى القضائية على مستوى التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية للشركات.
- عدم زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في الفترة اللاحقة لتطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال.
- التأكيد على أهمية استخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي بالمقارنة مع المقاييس الأخرى للتحفظ المحاسبي.

٦- دراسة (عبيد، ٢٠١٠):

هدفت هذه الدراسة إلى تناول دور الاستثمار المؤسسي كآلية من آليات حوكمة الشركات في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لعينة مكونة من ٣٥ شركة من الشركات التي يتداول أسهمها في السوق السعودي وذلك خلال عام ٢٠٠٧م فقط. وقد اعتمدت الدراسة في قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية على المقياس الذي قدمه (Beaver and Ryan, 2000).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن زيادة نسبة ملكية مؤسسات الاستثمار في أسهم الشركة تؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لهذه الشركة، وذلك نتيجة للدور الذي يمكن أن تلعبه تلك المؤسسات في حوكمة الشركات والرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، حيث تبين وجود علاقة طردية بدرجة معنوية بين نسبة ملكية مؤسسات الاستثمار (كمتغير مستقل) ودرجة التحفظ المحاسبي (المتغير التابع).

٧- دراسة (عبد الملك، ٢٠١٠):

استهدفت تلك الدراسة إجراء دراسة مقارنة لمستويات التحفظ المحاسبي بين بعض الدول العربية، وذلك للوقوف على مدى المحافظة على التحفظ المحاسبي. وتم استخدام نموذج (Beaver & Ryan, 2000)

لقياس مستوى التحفظ المحاسبي وهو نسبة القيمة السوقية لصافي الأصول (حقوق الملكية) إلى نسبة القيمة الدفترية لصافي الأصول (حقوق الملكية). وتم تطبيق الدراسة على بيانات ٢٥ شركة من الشركات النشطة بكل من البورصة المصرية، السعودية، الكويتية، القطرية، والعمانية خلال عام ٢٠١٠.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد فرق معنوي بين درجة التحفظ المحاسبي بين المملكة العربية السعودية ومصر، كما أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى لدرجة التحفظ المحاسبي يليها مصر وقطر والكويت وعمان.

٨- دراسة (عوض، ٢٠١٠):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وقدرتها على التنبؤ. وذلك لعينة مكونة من ٢٧ شركة من الشركات النشطة في سوق الأوراق المالية موزعة على ٨ قطاعات هي: الكيماويات، الأغذية والمشروبات، التشييد ومواد البناء، المنتجات المنزلية والشخصية، المواد الأساسية، الرعاية الصحية والأدوية، العقارات، وخدمات ومنتجات صناعية وسيارات. وتم تقسيم الفترة محل الدراسة إلى ثلاث فترات: الأولى من عام ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٨ وهي الفترة السابقة لتطبيق المعايير المحاسبية، الثانية من عام ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٦ وهي فترة تطبيق الإصدار الأول من معايير المحاسبة المصرية، الثالثة من بداية عام ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠ وهي فترة تطبيق الإصدار الحديث من معايير المحاسبة المصرية. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج Basu.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ليس هناك اختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي ناتج عن تطبيق معايير المحاسبة المصرية، كما أن زيادة التحفظ المحاسبي خلال سنوات الدراسة كانت غير منتظمة.

- لا يوجد أي أثر للتحفظ المحاسبي على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.

٩- دراسة (راشد، ٢٠١٠):

استهدفت الدراسة تحليل الإصدارات المحاسبية الدولية والأمريكية والأوروبية فيما يتعلق بالتحفظ المحاسبي من حيث النوع والمستوى، ومدى وجود مجال لممارسة الحكم المهني الذي من شأنه التأثير على ذلك المستوى. كما استهدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي ومدى صلاحية كل نموذج للتطبيق، بالإضافة إلى قياس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في مصر، وفي تقدير مخصصات قروض العملاء بصفة خاصة على كل من تكلفة التمويل بالاقتراض والتمويل بالملكية لتلك البنوك في إطار المبرر التعاقدي للطلب على التحفظ المحاسبي.

وقد استخدمت الدراسة عينة مكونة من ١٧ بنكاً تجارياً من البنوك المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية عن الفترة من ٢٠٠٢م حتى ٢٠٠٨م.

وباستخدام مؤشر القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، خلصت الدراسة إلى:

- وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية بين البنوك من حيث كل من مؤشرات التحفظ الكلي في القوائم المالية بمعلومية نسبة القيم السوقية إلى القيم الدفترية لصافي حقوق المساهمين، وكذلك مؤشرات التحفظ المشروط المقترن بتقدير المخصص المحدد لقروض العملاء غير المنتظمة، بينما لا يوجد اختلاف بين هذه البنوك من حيث مؤشرات التحفظ غير المشروط المقترن بتقدير المخصص العام لقروض العملاء المنتظمة.

- وجود ارتباط وتأثير معنوي عكسي بين مؤشرات التحفظ الكلي في القوائم المالية، بمعلومية نسبة القيم السوقية إلى القيم الدفترية لصافي حقوق المساهمين، وبين تكلفة الودائع والاقتراض.
- وجود ارتباط محدود وتأثير معنوي عكسي بين مؤشرات التحفظ الكلي في القوائم المالية بمعلومية نسبة القيم السوقية إلى القيم الدفترية لصافي حقوق المساهمين وتكلفة التمويل بالملكية.

١٠-دراسة (عبد الملك، ٢٠١١):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد علاقة التحفظ المحاسبي بإدارة الربحية، وإلى أي مدى تؤثر قواعد وآليات حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي والأهمية النسبية لتلك الآليات في تأثيرها على ممارسات التحفظ المحاسبي. وتم قياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لصافي الأصول (حقوق الملكية) الذي قدمه Beaver & Ryan 2000. حيث تم اختبار خمس آليات لحوكمة الشركات وهي: حقوق المساهمين، الشفافية والإفصاح؛ استقلال مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، وأصحاب المصالح الأخرى. وتم تطبيق الدراسة على بيانات ٧٤ شركة موزعة على ١٠ قطاعات هي: التشييد ومواد البناء، الأغذية والمشروبات ، السياحة والترفيه، الكيماويات، المنتجات المنزلية والشخصية، الرعاية الصحية والأدوية، العقارات، الاتصالات، الموارد الأساسية، وخدمات ومنتجات صناعية وسيارات، وذلك للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١.

وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تمنع التقارير المالية الاحتيالية من خلال التحفظ المحاسبي، كما أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين قواعد حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي، وأكثر قواعد الحوكمة تأثيراً على درجة التحفظ المحاسبي استقلال مجلس الإدارة وأقلها المحافظة على أصحاب المصالح الأخرى.

١١- دراسة (الرشيدي، ٢٠١١):

هدفت تلك الدراسة إلى تقييم التحفظ المحاسبي من منظور مستخدمي القوائم المالية. وذلك من خلال استطلاع رأي سماسرة الأوراق المالية باعتبارهم ممثلين لرأي المستثمرين.

وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية المستقصى منهم يهتمون بمعرفة ما إذا كانت القوائم المالية للشركات متحفظة من عدمه، كما أن هناك رغبة من المستقصى منهم أن يتضمن تقرير المراجع إشارة عن تحفظ القوائم المالية دون تحديد لمستوى التحفظ أو البنود موضع التحفظ.

١٢- دراسة (شاهين، ٢٠١١):

هدفت تلك الدراسة إلي اختبار العلاقة بين مجموعة من الصفات والخصائص المميزة لتطبيق حوكمة الشركات في المنشأة وبين درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة لعينة مكونة من ٥٦ شركة عن العام ٢٠٠٢م، و٥٣ شركة عن العام ٢٠٠٦م موزعة على خمسة قطاعات هي: الصناعات الهندسية، المطاحن، الأغذية والمشروبات، الأدوية، والكيماويات.

وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تلعب دوراً محدود في زيادة الطلب على تطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة على القوائم المالية.

١٣- دراسة (محمد، ٢٠١١):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية للتحقق من صدق وملائمة المعلومات التي تحتويها لمساعدة المستثمرين ببورصة الأوراق المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة. وذلك لعينة مكونة من ٣٥ شركة، من شركات المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية، موزعة على سبعة قطاعات وهي: الاتصالات، الكيماويات، الصناعة والتعدين، الأسمنت، البرمجيات، الخدمات، والتشييد ومواد البناء. وذلك خلال الفترة من عام ١٩٩٥م وحتى عام ٢٠٠٩م. وقد

اعتمدت الدراسة في قياس مستوى التحفظ المحاسبي على النموذج الذي قدمه Basu.

وقد خلصت الدراسة إلى ارتفاع نسبة التحفظ المحاسبي بالشركات بعد تطبيق المعايير المحاسبية المصرية والدولية، وأن التحفظ المحاسبي بالشركات المساهمة للقطاع الخاص أعلى من درجة التحفظ بالشركات التابعة لقطاع الأعمال العام نتيجة لاختلاف الجهات القائمة بالرقابة المالية.

١٤- دراسة (أحمد، ٢٠١١):

هدفت تلك الدراسة إلي تحديد العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي ومستوى جودة الأرباح في شركات المساهمة البحرينية، لعينة مكونة من ٤٣ شركة موزعة على ستة قطاعات هي: البنوك التجارية، الاستثمار، التأمين، الخدمات، الصناعة، الفنادق والسياحة وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٨م. واعتمدت الدراسة في قياس مستوى التحفظ على استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لصافي أصول الشركة (نموذج Jain & Rezaee, 2004)، وفي قياس جودة الأرباح تم استخدام نموذج Richardson & Sloan, 2004.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة البحرينية وارتفاع جودة الأرباح بها، ووجود علاقة إيجابية بين درجة التحفظ وتحسين جودة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية مما يسهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

١٥- دراسة (العتيبي وخليفة، ٢٠١٢):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن ٥٠ شركة مساهمة عامة سعودية للفترة من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٠. واعتمدت الدراسة على نموذج Basu, 1997 لقياس التحفظ المحاسبي.

وخلصت الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات في المملكة العربية السعودية.

١٦- دراسة (سلامة، ٢٠١٢):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتقييم مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية في الشركات المساهمة المصرية، بالإضافة إلى قياس درجة تأثير مستوى التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال وقيمة المنشأة. وذلك من خلال عينة مكونة من ٤٩ شركة موزعة على تسعة قطاعات، وشملت فترة الدراسة الفترة من عام ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠١٠م. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج Basu.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- توجد مستويات متباينة للتحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على مستوى القطاعات المصرية الممثلة في عينة البحث.
- يوجد تأثير معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على تخفيض تكلفة رأس المال.
- مستوى التحفظ المحاسبي يفسر أو له درجة تأثير ٩٠.٧٪ على القيمة السوقية للمنشأة.

١٧- دراسة (الإبياري، ٢٠١٢):

استهدفت تلك الدراسة تقييم مدى فعالية لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية، ودراسة العلاقة بين درجة فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، لعينة مكونة من ٦٠ شركة مساهمة مصرية موزعة على قطاعات النشاط المختلفة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١١.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين فعالية أداء لجان المراجعة بشركات المساهمة المصرية وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

١٨- دراسة (حمدان، ٢٠١٢(أ)):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية بالإضافة على التعرف على خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ في التقارير المالية.

وتم استخدام طريقتين لقياس التحفظ المحاسبي وهما: نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، والمستحقات غير العادية (استخدمت الدراسة في تقدير المستحقات غير العادية بنموذج Jones 1995).

وتم تطبيق الدراسة على بيانات ٣٩ شركة صناعية مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية الأردنية. كما توصلت الدراسة إلى أن لبعض خصائص جودة التدقيق أثراً في تحسين مستوى التحفظ وهي: حجم مكتب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل، أما البعض الآخر من خصائص جودة التدقيق فلم يكن له أثر في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي وهي: علاقة مكتب التدقيق مع مكاتب تدقيق عالمية، وأتعاب التدقيق.

١٩- دراسة (حمدان، ٢٠١٢(ب)):

استهدفت تلك الدراسة تقدير مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وتحديد مدى تباين الشركات في درجة تحفظها المحاسبي تبعاً لحجمها، ومستوى مديونيتها، وطبيعة نشاطها. وذلك لعينة مكونة من ١١٤ شركة للفترة الممتدة من ٢٠٠٢- ٢٠٠٦م، وقد اعتمدت الدراسة على نموذج Basu, 1997.

وخلصت الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الأردنية، كما أن البنوك هي الأكثر

تحفظاً في سياساتها المحاسبية. كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات صغيرة الحجم أكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية من الشركات كبيرة الحجم، بينما لم يكن لعامل المديونية أثر في مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات الأردنية.

٢٠- دراسة (أبو جبل، ٢٠١٢):

استهدفت هذه الدراسة التوصل إلى دليل ميداني للعلاقة بين العوامل المؤثرة في استقلال مراقب الحسابات وممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة لشركات المساهمة السعودية التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية من منظور عينة من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات السعودية.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- وجود علاقة عكسية بين طول مدة خدمة المراجعة ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.
- عدم وجود علاقة بين أتعاب الخدمات الأخرى التي يقدمها مراقب الحسابات بخلاف خدمات المراجعة ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركة.
- توجد علاقة طردية بين تأهيل مراقب الحسابات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

٢١- دراسة (يوسف، ٢٠١٢):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية. وذلك لعينة مكونة من ٢٤ شركة من الشركات النشطة في سوق الأوراق المالية المصري ، موزعة على ٨/ قطاعات هي: الأغذية والمشروبات، المطاحن والتخزين، الملابس والمنسوجات، الكيماويات والأسمدة، الأدوية والصحة، مواد البناء والتشييد، الصناعات

الهندسية والمعدات الكهربائية، والإسكان والعقارات. وقد اعتمدت الدراسة على النموذج الذي قدمه Basu.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- الملكية الإدارية تؤثر في التحفظ المحاسبي، فكلما ازدادت نسبة الملكية الإدارية ازداد عدم التماثل في الاعتراف بين الأنباء السارة والأنباء غير السارة.
- لتشتت الملكية تأثير إيجابي في اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة.
- الملكية العائلية لا تدفع لاختيار سياسات محاسبية متحفظة.

٢٢- دراسة (عيد، ٢٠١٣):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحديد محددات التحفظ المحاسبي وأثرها على جودة التقارير المالية للشركات التي تتداول أوراقها المالية في البورصة المصرية. واستخدمت الدراسة نموذج القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لقياس التحفظ المحاسبي وخاصة النموذج الذي قدمه (Beaver & Ryan, 2006). كما استخدمت الدراسة نموذج جودة الاستحقاق المعدل الذي أعدته (Mcnichols, 2002) لقياس درجة جودة المعلومات المحاسبية. وتم تطبيق الدراسة على بيانات ٤٩ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٠ وذلك لقياس درجة التحفظ المحاسبي، أما بالنسبة لقياس درجة جودة التقارير المالية فقد حددت الدراسة ثلاثة أعوام لتطبيق النموذج تبدأ من عام ٢٠٠٨ وتنتهي في عام ٢٠١٠.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يمكن تصنيف محددات التحفظ المحاسبي إلى محددات داخلية تشمل حجم الشركة، هيكل الملكية، عقود حوافز الإدارة، وحوكمة الشركات، ومحددات خارجية تشمل: عقود المديونية، طبيعة الصناعة، الاعتبارات الضريبية، والعوامل التنظيمية والمؤسسية.
- انخفاض درجة التحفظ المحاسبي ودرجة جودة التقارير المالية في سوق رأس المال المصري.

٢٣- دراسة (إبراهيم، ٢٠١٣):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح وبين التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط. واستخدمت الدراسة نموذج الاستحقاقات الاختيارية باستخدام نموذج (Jones, 1991) في قياس ممارسات إدارة الأرباح، بينما اعتمدت على معادلة الانحدار التي قدمها (Cano- Rodriguez, 2010) في قياس التحفظ المحاسبي. وتم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من ٤٥ شركة مصرية يتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافاً جوهرياً في ممارسة إدارة الأرباح بين المنشآت التي توفر إفصاحاً بدرجة جودة عالية عن تلك المنشآت التي لا توفر درجة إفصاح عالية. كما أن هناك علاقة طردية بين جودة الإفصاح والتحفظ المشروط، وعلاقة عكسية بين جودة الإفصاح والتحفظ غير المشروط.

٢٤- دراسة (عبد المجيد، ٢٠١٣):

هدفت تلك الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية السنوية لشركات التأمين المسجلة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢. وتمثلت هذه العوامل في حجم الشركة ومديونية الشركة وملكية الشركة وعمر الشركة. وتم استخدام نموذج الاستجابة غير المتماثلة للأرباح تجاه الأخبار الجيدة والأخبار السيئة المقترح من جانب Basu 1997 لقياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى منخفض من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية. كما توصلت إلى أن هذا المستوى من التحفظ المحاسبي في هذه الشركات ذو علاقة موجبة مع حجم وملكية الشركة، وذو علاقة سالبة مع مديونية وعمر الشركة.

ثانياً: دراسات باللغة الإنجليزية :

١- دراسة (Ahmed, et. al., 2002):

استهدفت تلك الدراسة قياس وتفسير أثر التحفظ المحاسبي على تكلفة التمويل. وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات عن الفترة من ١٩٩٣- ١٩٩٨، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- الشركات التي تواجه صراعات ومشاكل عديدة فيما يتعلق بسياسة التوزيعات تميل إلى استخدام التحفظ المحاسبي بشكل أكبر عند إعداد التقارير المالية.
- مع ثبات العوامل الأخرى، هناك علاقة ارتباط بين مستوى التحفظ المحاسبي وتكلفة الأموال، بمعنى آخر استخدام الشركة للتحفظ في اختيار السياسات المحاسبية يؤدي إلى انخفاض تكلفة الأموال (معدل الفائدة) التي تتحملها الشركة.

٢- دراسة (Lara, et. al., 2007):

استهدفت تلك الدراسة اختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة في التحفظ المحاسبي. وتم استخدام نموذجين يشتملان على عدد من الخصائص التي تبرز فعالية مجلس الإدارة ولجانه، مثل: حجم مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء غير الداخلين في الإدارة Non- Executive Directors، نسبة الأعضاء المستقلين، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، وجود لجنة مراجعة، ووجود لجنة مكافآت. وتم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في البورصة الإسبانية خلال الفترة من عام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٢.

وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها مجالس إدارة تتمتع بخصائص قوية يستخدم التحفظ المحاسبي باعتباره أحد آليات الحوكمة.

٣- دراسة (Zhang, 2008):

استهدفت تلك الدراسة اختبار دور التحفظ في دعم كفاءة التعاقدات الائتمانية ومنافعه بالنسبة لكل من الشركات ودائنيها قبل وبعد إبرام

عقود الديون. وقامت الدراسة بقياس التحفظ اعتماداً على نموذج Basu المعتمد على درجة استجابة الأرباح للأخبار غير السارة، كما اعتمدت الدراسة أيضاً على مقاييس أخرى للتحفظ كاختلاف شكل توزيع الأرباح عن توزيع التدفقات النقدية، ونسبة إجمالي الإستحقاقات غير التشغيلية المتراكمة لإجمالي الأصول، وهي المؤشرات التي اقترحتها دراسة (Givoly & Hayan, 2000).

وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تعود بالنفع على كل من المقرضين والمقترضين، ففيما يختص بالمقرضين فإن زيادة درجة التحفظ المحاسبي ترتبط معنوياً مع انخفاض احتمالات انتهاك شروط عقود منح القروض، أما فيما يختص بالمقرضين فإن زيادة درجة التحفظ المحاسبي ترتبط معنوياً مع انخفاض معدلات الفائدة على القروض التي يحصل عليها المقترضون.

وتفسر الدراسة تلك النتائج باستفادة الدائنين من الآثار الاقتصادية للتحفظ من خلال توقيت الإشارة إلى مخاطر توقف الشركة عن السداد، وانعكاس ذلك على انخفاض تكلفة الأموال (معدل الفائدة) التي تتحملها الشركة. ولذلك فإن القوائم المالية المتحفظة تمكن الدائنين من الحصول على مؤشرات لاحتمال تدهور الأداء المالي للشركة وتخطي الشروط المالية مما يبرز الدور الإعلامي للتقارير المحاسبية المتحفظة ومن ثم يمكنهم التحفظ المحاسبي من سرعة اتخاذ إجراءات لحماية مصالحهم. ولذلك قد يمنح الدائنون معدلات فائدة أقل للشركات التي تتسم بارتفاع درجة التحفظ بقوائمها المالية كأحد آليات تخفيض المخاطر المحيطة بمصالحهم.

٤- دراسة (Li, 2009):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي المشروط وتكلفة التمويل على نطاق مجموعة من الدول. ولقد قامت الدراسة بقياس التحفظ المحاسبي المشروط اعتماداً على نموذج

Basu، كما قامت الدراسة بقياس تكلفة الاقتراض بنسبة مصروف الفوائد لمتوسط القروض. وتم تطبيق الدراسة على عينة من ٤٦٦ شركة من ٣١ دولة على مدار الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٦.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تنتمي إلى دول يرتفع بها مستوى التحفظ المشروط وفقاً لنظم إعداد القوائم المالية بها، ينخفض لديها كل من تكلفة الاقتراض وتكلفة التمويل بالملكية، بمعنى آخر إصدار الشركات لقوائم مالية ذات مستوى مرتفع من التحفظ المشروط يحقق لها وفراً في تكلفة التمويل بشكل عام.

٥- دراسة (Lara, et. al., 2009):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات. وتم تطبيق الدراسة على ٥٠ شركة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٣ باستخدام ثلاثة مقاييس للتحفظ المحاسبي.

وخلصت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وممارسة التحفظ المحاسبي.

٦- دراسة (Vichitsarawong, et al., 2010):

هدفت تلك الدراسة إلى قياس التحفظ المحاسبي خلال فترة الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، التي أثرت في اقتصاديات هونج كونج، ماليزيا، سنغافورة، وتايلاند.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن:

- المديرين يميلون إلى أن يكونوا أقل تحفظاً في فترة الأزمات المالية عن طريق تأجيل الاعتراف بالخسائر، وتعجيل الاعتراف بالأرباح.
- مستوى التحفظ المحاسبي انخفض أثناء تلك الأزمة غير أنه قد تحسن في فترة ما بعد الأزمة كنتيجة لإجراءات تدعيم أنظمة الرقابة المالية، وحوكمة الشركات، مما أدى إلى تحسين مستوى

التحفظ المحاسبي، وعدم تماثل الاعتراف بالأرباح Timeliness of Earnings.

٧- دراسة (Piot, et. al., 2011):

ركزت هذه الدراسة على تناول تأثير الالتزام بمعايير التقارير الدولية IFRS على التحفظ المحاسبي في الشركات الأوروبية. كما تناولت الدراسة أنواع ومزايا التحفظ المحاسبي. وخلصت الدراسة إلى أن المعايير الدولية تساعد على خفض درجة التحفظ غير الشرطي وزيادة درجة التحفظ الشرطي، كما خلصت إلى أن مراقبي الحسابات الكبار لهم قدرة أكبر في التأثير على التقارير المالية من خلال الضغط على إدارة الشركة بالالتزام بالمبادئ المحاسبية غير المشكوك فيها والبعد عن الممارسات المحاسبية السيئة.

٨- دراسة (Goh & Li, 2011):

ركزت هذه الدراسة على تناول الرقابة الداخلية كأحد محددات ودوافع التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. وتم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات التي أفصحت عن نقاط ضعف جوهرية في نظم الرقابة الداخلية وفقاً لمتطلبات قانون Sarbanes- oxley. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين جودة الرقابة الداخلية وممارسات التحفظ المحاسبي، حيث إن الشركات التي يكون بها نظم الرقابة الداخلية ضعيفة يكون مستوى التحفظ المحاسبي ضعيفاً، كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي أفصحت عن نواحي ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية وعالجتها في الفترات التالية استخدمت التحفظ المحاسبي بصورة أكبر من الشركات التي أفصحت عن أوجه ضعف في الرقابة الداخلية بها ولم تعالجها في الفترات التالية.

٩- دراسة (Watts & Zuo, 2012):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير التحفظ المحاسبي على قيمة المنشأة خلال الأزمة المالية العالمية، وتم تطبيق الدراسة على عينة من ٢٩٨٣ شركة أمريكية- مع استبعاد البنوك وشركات التأمين-.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- الشركات الأكثر تشدداً في ممارسة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية خلال فترة الأزمة المالية هي الشركات التي تمكنت من الحصول على قروض بشروط أفضل وكان حجم استثماراتها أكبر من الشركات الأقل تشدداً في ممارسة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية خلال الفترة ذاتها .
- التحفظ المحاسبي يساعد على تحسين القدرة الائتمانية للشركة.
- التحفظ المحاسبي يساعد على الحد من الممارسات الضارة لإدارة الأرباح.
- التحفظ المحاسبي له تأثير جوهري على تحسين قيمة المنشأة.

١٠- دراسة (Chen&Zhu,2013):

سعت الدراسة إلي اختبار أثر تعدد مصادر التمويل – مثل إصدار سندات أو قروض بنكية – بالإضافة إلي تاريخ استحقاق الديون وجودة التقرير المالي علي تكلفة الديون ، وذلك لعينة من الشركات الصينية خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتي ٢٠٠٧ م.

وخلصت الدراسة إلي أن التحفظ المحاسبي يعد من أهم سمات التقرير المالي عالي الجودة الذي يخفض من تكلفة الديون طويلة الأجل حتي بالنسبة للشركات الحكومية.

١١- دراسة (Chan & Hsu,2013):

هدفت الدراسة إلي اختبارالعلاقة بين الترتيب الهرمي للشركة Corporate Pyramids مقاساً بعدد طبقات الملكية Ownership Layers

وتكلفة الديون ، بالإضافة إلي تأثير تطبيق التحفظ المحاسبي علي تكاليف الوكالة ، وذلك لعينة من ٣٠٠٩ مشاهدة - شركة / سنة - لشركات تايوانية خلال الفترة من ٢٠٠١ وحتي ٢٠٠٨م.

وتوصلت الدراسة ألي أن هناك علاقة طردية بين زيادة عدد طبقات الملكية وتكلفة المديونية ، وأن التمسك بالتقرير المتحفظ يخفض من تكلفة رأس المال المقترض Debt Capital ، وتساعد هذه النتائج علي إلقاء الضوء علي العلاقة بين الهيكل التنظيمي وجودة التقرير المالي.

١٢- دراسة (Francis et.al.,2013):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحديد أثر التحفظ المحاسبي علي قيمة حق الملكية خلال فترة الأزمة المالية العالمية ، وذلك لعينة من ٦٣٢٦ شركة أمريكية مسجلة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠٠٧ وحتي ٢٠٠٩م.

وتوصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة جوهرية موجبة بين التحفظ المحاسبي وأداء أسهم الشركات خلال فترة الأزمة العالمية ، كما أوضحت نتائج الدراسة أن قوة العلاقة بين التحفظ وقيمة الشركة ظهرت بالنسبة للشركات ضعيفة الالتزام بقواعد الحوكمة أو التي تعاني من ارتفاع مستوي عدم تماثل المعلومات.

التعليق علي الدراسات السابقة:

يمكن للباحث بعد عرض الدراسات السابقة أن يخلص إلي ما يلي :

١- تزايد كثافة البحث المحاسبي في موضوع التحفظ، وتركز اهتمامات الباحثين بصفة أساسية على المسؤولية القانونية والتعاقدات المالية كدوافع مهمة تساهم في زيادة الطلب على التحفظ المحاسبي.

٢- يعد نموذج (Basu 1997) لقياس التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية من أكثر النماذج شيوعاً في الفكر المحاسبي وأهم أساليب قياس التحفظ خصوصاً بالنسبة لكل فترة مالية على حدة.

٣- التحفظ المحاسبي يتأثر بالسياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة.

٤- أهمية التحفظ المحاسبي كخاصية من خصائص التقرير المالي لدعم كفاءة العقود كعقود مكافآت الإدارة، عقود الدين، ولتجنب المسؤولية القانونية، والتكاليف السياسية، والضرائب، وكآلية للحوكمة والرقابة.

٥- التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية وخاصة الأرباح المحاسبية وذلك لزيادة وقتية انعكاس الأخبار السارة وغير السارة على الربح المحاسبي وأثر ذلك على انخفاض تكلفة الأموال، وانعكاس ذلك على زيادة مقدرة المحللين الماليين بالتنبؤ بالربح المحاسبي.

٦- هناك اختلاف في درجة التحفظ المحاسبي على مستوى الشركة تبعاً لطبيعة الصناعة والنشاط، وعلى مستوى السنوات المختلفة ارتباطاً بالتطور الحاصل في صدور القوانين والمعايير المحاسبية.

٧- توجد علاقة ارتباط قوية بين آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي.

٨- لم تتناول الدراسات السابقة العربية تأثير مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات على قيمة المنشأة، ويقترح الباحث تناول هذا الجانب بالدراسة والتطبيق.

٩- لم تتناول الدراسات السابقة دور أو موقف مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي، وبناءً عليه، يقترح الباحث تناول هذا الموضوع البحثي بالتأصيل النظري والتطبيق العملي.

١٠- لم تتطرق أياً من الدراسات السابقة إلي أثر التحفظ المحاسبي علي جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين ، وهو ما يحاول الباحث تناوله من خلال هذه الدراسة.

٣/ المبحث الثالث

التأصيل العلمي للتحفظ المحاسبي

٣/١- مفهوم التحفظ المحاسبي:

يعد التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism[١] من القضايا القديمة والمعاصرة في الفكر المحاسبي، فهو أحد السياسات المحاسبية الهامة والتي نالت تأييداً كبيراً في الماضي خصوصاً عند تحديد الربح، إلا أن هذه السياسة أخذت تفقد بريقها ولمعانها نتيجة ظهور عديد من الكتابات التي تعارض تطبيق هذه السياسة على اعتبار أنها تشوه رقم الربح للشركة.

وعلى الرغم من الانعكاسات الواضحة لهذا المفهوم على عملية إعداد القوائم المالية خصوصاً عند الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية مثل تطبيق طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً بدلاً من طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً عند حساب تكلفة البضاعة المباعة، تطبيق طريقة الإهلاك المعجل بدلاً من طريقة القسط الثابت عند حساب إهلاك الأصول الثابتة ، تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم الأصول المتداولة، والاعتراف الفوري بمصروفات البحوث والتطوير بدلاً من رسملتها. إلا أن الملاحظ هو عدم وجود تعريف رسمي لهذا المفهوم، غير أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB قد عرف في القائمة المفاهيمية Concepts Statement No. 2 التحفظ المحاسبي بأنه رد فعل- أو تصرف- حذر حيال عدم التأكد لضمان أن ظروف عدم التأكد والمخاطر الملازمة في بيئة الأعمال قد أخذت في الاعتبار.

---

(١) باستقراء الفكر المحاسبي يتضح أن هذا المفهوم قد أثير حوله جدل كبير حول ما إذا كان بدهية، مبدأ، أم سياسة، وهل يعد أحد خصائص المعلومات المحاسبية، كذلك مدى اتفاقه مع فروض ومبادئ النظرية المحاسبية. إلا أن الباحث يرى أن خصائص المبدأ المحاسبي لا تنطبق عليه، كما أنه لا يعد جزءاً من الإطار العام لنظرية المحاسبة بل هو جزء من الممارسة العملية، لذا فهو يعد أحد السياسات المحاسبية.

Conservatism is a prudent reaction to uncertainty to try to ensure that uncertainties and risks inherent in business situations are adequately considered.

كما عرفه (Beaver and Ryan, 2000) بأنه الانخفاض المستمر في القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية من فترة إلى أخرى (عبيد، ٢٠٠٩).

بينما يرى (Stergios Leventis et al., 2013) أن التحفظ المحاسبي يشير إلى اتجاه المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار السارة (الأرباح) أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر).

كما عرفه (أبو الخير، ٢٠٠٨) بأنه الأخذ بالمفهوم أو القاعدة الأكثر تحفظاً بما يؤثر سلباً على صافي الأصول.

ويرى (Givoly and Hayn, 2000) أن التحفظ المحاسبي يمثل معياراً أو مقياساً Criterion للاختيار بين الطرق المحاسبية يؤدي إلى تخفيض الأرباح المتراكمة وذلك من خلال الاعتراف بالنفقات بشكل أسرع من الإيرادات وتقييم الأصول بأقل مما يجب والمبالغة في الالتزامات.

وفي هذا السياق يشير الباحث إلى أن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المرافق لمعايير المحاسبة المصرية تضمن في الفقرة رقم (٣٧) أنه من المتوقع أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف التي لا يمكن تجنبها، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة، ومطالبات الضمان التي يمكن أن تحدث، ويُعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها من خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية (وزارة الاستثمار، ٢٠٠٦).

ويتفق الباحث مع (سلامة، ٢٠١٢) في أنه يمكن تعريف التحفظ على النحو الآتي :

"التحفظ المحاسبي هو تحفظ معلق على شرط ويمارس من خلال الاعتراف بالخسائر المحتملة وقياسها وتأجيل الاعتراف بالأرباح المحتملة، وتحفظ غير معلق على شرط ويرجع إلى رغبة وقدرة وحق الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية وانتقاء الطرق والسياسات المحاسبية المتحفظة، وذلك كله لتجنب تضخيم الأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات مما يعزز ويدعم جودة التقارير المالية".

٢/٣- أنواع التحفظ المحاسبي:

تباينت وجهات نظر الدراسات السابقة من حيث مسميات التقسيمات النوعية للتحفظ المحاسبي، وإن كانت تتفق فيما بينها إلى حد كبير من حيث المضمون، وسوف يعرض الباحث أنواع التحفظ المحاسبي من وجهة نظر الدراسات التي حاولت وضع تقسيمات نوعية له، وذلك على النحو الآتي :

١/٢/٣- التحفظ المسبق والتحفظ اللاحق EX- ante & EX- post Conservatism:

يفرق (Pae and Thornton, 2006) بين نوعين من التحفظ المحاسبي استناداً على درجة الاعتماد على الأخبار الاقتصادية إلى:

أ) التحفظ المسبق أو غير المعتمد على الأخبار:

EX- Ante Conservatism (news independent)

يشمل تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تخفض كل من الربح والقيمة الدفترية لصافي الأصول بغض النظر عن الأخبار الاقتصادية، ويشمل الاعتراف الفوري لنفقات الدعاية والإعلان والبحوث والتطوير بدلاً من رسملتها حتى لو كانت مرتبطة بحدوث تدفقات نقدية مستقبلية، وطريقة التكلفة التاريخية لمعالجة المشروعات ذات القيمة الحالية الموجبة.

ب) التحفظ اللاحق أو المعتمد على الأخبار:

EX- Post Conservatism (news dependent)

يشمل تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤثر على عملية قياس الربح من خلال الاعتراف المعجل بأية أخبار غير سارة (أو خسائر

متوقعة) في إطار التنبؤ بالأحداث المستقبلية غير السارة ضمن الربح المحاسبي، وتأجيل الاعتراف بالأخبار المستقبلية السارة المتمثلة في ارتفاع المكاسب الاقتصادية المتوقعة إلى حين تحقق حدوث تلك الزيادة. ويشمل تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم المخزون، اختبار الاضمحلال للأصول طويلة الأجل، والمعالجة غير المتماثلة للخسائر الاحتمالية Contingent losses في مقابل المكاسب الاحتمالية Contingent Gains.

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن التحفظ اللاحق يرتبط عكسياً مع التحفظ المسبق، وأن التحفظ اللاحق يرتبط بزيادة كفاءة المحللين على التنبؤ بالأرباح، في حين أن التحفظ المسبق يرتبط بانخفاض كفاءة المحللين على التنبؤ بالأرباح.

٣/٢/٢- تحفظ الميزانية وتحفظ الربح:

Balance Sheet & Earnings Conservatism:

تناولت دراستا (Lara and Mora, 2004, Zhang, et al., 2009)، وجهتي نظر لتعريف التحفظ ، حيث تقضي وجهة النظر الأولى بأنه التقدير بالنقص للقيم الدفترية لحقوق الملكية ويعبر عنه بتحفظ الميزانية، بينما تقضي وجهة النظر الثانية بأنه سرعة انعكاس الأخبار غير السارة على الربح مقارنة بالأخبار السارة ويعبر عنه بتحفظ الربح.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراستان أن النظم المحاسبية تميل عموماً إلى تقدير حقوق الملكية بالنقص لرعاية حقوق الدائنين المهتمين بأن تكفي الأصول لتغطية ديونهم وقد يتم ذلك من خلال الإجراءات المحاسبية المتحفظة، كما توصلت إلى ارتفاع مستوى تحفظ الميزانية بشركات الدول التي تمثل المؤسسات المالية بها مصدراً أساسياً للتمويل مقارنة بالدول التي تتسم بتشتت هيكل التمويل بها بين قطاع كبير من المستثمرين، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى تحفظ الربح ومستوى تحفظ الميزانية.

٣/٢/٣- التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط :

Conditional & Unconditional Conservatism

قدمت دراستا (Beaver and Ryan, 2005, Gassen, et al., 2013) تقسيماً نوعياً للتحفظ وذلك بالتفرقة بين التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط علي النحو الآتي :

أ- التحفظ المشروط Conditional Conservatism: ويعني أن يكون التحفظ معتمداً على وقوع الأحداث، بمعنى أن يتم استبعاد وتخفيض القيم الدفترية للأصول في ظل وقوع أحداث غير سارة وعدم الاعتراف بزيادة القيم الدفترية للأصول في ظل وقوع أحداث سارة إلا إذا توافر دليل علي تحققها بمعنى توقيت الاعتراف غير المتماثل Asymmetric Timeliness لكل من الأخبار السارة وغير السارة في الربح المحاسبي ، ومن الأمثلة على الممارسات المحاسبية ذات التحفظ المشروط تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل للمحاسبة عن المخزون، والاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيم الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة.

ب- التحفظ غير المشروط Unconditional Conservatism: ويعني أن يكون التحفظ مستقلاً عن وقوع الأحداث، بمعنى أن يتم تسجيل وقياس الأصول من البداية بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الإنتاجي بشكل يؤدي إلى نشأة شهرة غير مسجلة. ومن أمثلة تلك الإجراءات المحاسبية المتحفظة معالجة تكلفة إنشاء العناصر غير الملموسة داخلياً كمصروفات بدلاً من رسملتها، وإهلاك الأصول الثابتة بطرق الإهلاك المعجل مقارنة بإهلاكها الاقتصادي، والاستمرار في تطبيق أساس التكلفة التاريخية للأصول.

ولقد خلصت الدراستان إلى أن كلاً من نوعي التحفظ - المشروط وغير المشروط - يؤدي إلى تخفيض متحيز في القيم الدفترية، إلا أن التحفظ غير المشروط ينتج عنه تحيز نهائي Deterministic Bias في القيمة الدفترية للأصول، أما التحفظ المشروط فإنه يؤدي إلى تحيز

احتمالي Probabilistic Bias يعتمد على توقيت حدوث التدهور في قيمة الأصل.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدراسات أكدت على أن نوعي التحفظ يكونان معاً التحفظ المحاسبي بوجه عام، ولا يعد أحدهما مستقلاً عن الآخر تماماً، لاسيما أن كليهما يؤدي إلى نفس النتائج ومرتبط بنفس الدوافع (عبيد، ٢٠١٠، الرشيدي، ٢٠١١).

٣/٢/٤ - التحفظ الاختياري والتحفظ الإلزامي:

Voluntary & Mandatory Conservatism

قدمت دراسة (جنيدي، ٢٠٠٤) أنواعاً مختلفة من التحفظ المحاسبي من بينها:

أ) **التحفظ الاختياري:** المتمثل في اختيار الإدارة لبدائل السياسات المحاسبية الهادفة للحفاظ على الاتجاه العام لأرباح المنشأة وعدم انخفاضها أو تمهيد الدخل Income smoothing.

ب) **التحفظ الإجباري:** الذي يشمل اختيارات محاسبية إلزامية ناتجة عن قرارات خارجة عن حدود اختيارات المنشأة، كالمعايير التي تصدرها الجهات المنوط بها وضع السياسات المحاسبية كمجلس معايير المحاسبة المالية FASB ولجنة بورصة الأوراق المالية SEC.

٣/٢/٥ - التحفظ الأقصى والتحفظ الأدنى:

Maximum & Minimum Conservatism

صنف (جنيدي، ٢٠٠٤) التحفظ المحاسبي طبقاً لمستوى التحفظ إلى:

أ) التحفظ الأقصى Maximum Conservatism: ويتم من خلال اختيار الإدارة لسياسات محاسبية تهدف للوصول بالأرباح أو الخسائر لأقصى مستوى مستهدف لتحقيق دوافع إدارية معينة.

ب) التحفظ الأدنى Minimum Conservatism: ويتم من خلال اختيار الإدارة لبدائل محاسبية متحفظة عادية لا تؤثر على نتائج الأعمال من

فترة لأخرى، ولا تهدف إلى تحقيق أي أغراض إدارية سوى الالتزام بسياسة محاسبية وطريقة تقييم واحدة.

٣/٢/٦ - التحفظ الدائم والتحفظ المؤقت:

Permanent & Temporarily Conservatism

اقترح (جنيدي، ٢٠٠٤) التفرقة بين نوعين من التحفظ وهما التحفظ الدائم والتحفظ المؤقت على أساس مدى استمرار التحفظ وذلك علي النحو الآتي:

أ) **التحفظ الدائم** Permanent Conservatism: وذلك من خلال الاختيارات المحاسبية الدائمة التي غالباً ما تفرضها المعايير الملزمة، أو تلك التي تحقق الأهداف الاستراتيجية للإدارة.

ب) **التحفظ المؤقت** Temporarily Conservatism: وذلك من خلال الاختيارات المحاسبية المتحفظة التي يتم تغييرها باختلاف الظروف المحيطة أو تغير القرارات المراد اتخاذها، ولذلك فإن هذا النوع من التحفظ المحاسبي يقتصر على استخدام السياسات المحاسبية البديلة التي تحقق أهدافاً محددة في فترة زمنية معينة.

٣/٢/٧ - التحفظ الكلي (المطلق) والتحفظ الجزئي:

Absolute & Partial Conservatism

قسم (جنيدي، ٢٠٠٤) التحفظ المحاسبي على أساس نطاق التحفظ إلى نوعين هما:

أ) **التحفظ الكلي (المطلق)** Absolute Conservatism: وذلك من خلال اختيار الإدارة لكافة عناصر التحفظ من إيرادات ونفقات وخسائر وأصول والتزامات، وإجراء تغيرات في السياسات والطرق والتقديرات لجعل نظام المعلومات المحاسبي للشركة أكثر تحفظاً.

ب) **التحفظ الجزئي** Partial Conservatism: ويتعلق باختيارات محددة لعناصر محددة بهدف تحقيق أهداف مرحلية أو جزئية قد تتعلق بعلاقات أو نسب معينة كنسب السيولة ورأس المال العامل في مرحلة إبرام عقود الديون.

٣/٣- دوافع ومبررات الطلب على التحفظ المحاسبي:

خلصت دراسة (Watts, 2003a) إلى أن مبررات ودوافع وجود التحفظ في القوائم المالية تتمثل في أربعة مبررات وهي:

أ) **المبرر أو الدافع التعاقدي** Contraction Explanation: يحقق التحفظ منفعة للمستثمرين وغيرهم من الأطراف التعاقدية، كالإدارة والدائنين، لأنه قد يستخدم كوسيلة لمواجهة عدم تماثل المعلومات ومواجهة المشاكل الخاصة بالتحاسب بين أطراف التعاقد ذات العلاقة بالشركة.

ب) **المبرر القانوني (مبرر التقاضي)** Litigation Explanation: يساعد التحفظ الشركة على تجنب تحمل المزيد من التكاليف القضائية المحتمل أن تترتب على التعرض للمساءلة والدعاوى القضائية وذلك من خلال تقييم الأصول بأقل من قيمتها understated.

ج) **المبرر ذو الدافع التشريعي (التنظيمي)** Regulatory Explanation: يساهم التحفظ المحاسبي في تخفيض التكاليف السياسية Political cost التي يمكن أن تتعرض لها الشركات نتيجة تقييم الأصول بالزيادة مقارنة بتقييمها بالنقص نتيجة تطبيق المعايير المحاسبية والتشريعات الملزمة.

د) **المبرر أو الدافع الضريبي** Income Tax Explanation: إذا كانت الشركة تحقق أرباحاً خاضعة للضريبة فإنها ستحاول تأجيل العبء الضريبي بإتباع سياسات متحفظة بمعنى تخفيض الدخل القابل للتحاسب الضريبي وذلك من خلال تأجيل الاعتراف بالإيراد وتعجيل الاعتراف بالمصروف.

واستناداً على تلك المبررات قامت العديد من الدراسات بدراسة وتحليل الكثير من العوامل المشتقة من المبررات والمحددة لدواعي الطلب على التحفظ المحاسبي والمؤثرة في مستوى ذلك التحفظ. ويمكن من خلال استقراء تلك الدراسات أن يتم تحليل دوافع الطلب على التحفظ المحاسبي على النحو الآتي:

٣/١/٣/٣ - دوافع متعلقة بالاعتبارات التعاقدية:

Contracting- Based Considerations

تعد التعاقدات المالية التي تدخل فيها الشركة من أقدم الدوافع أو المبررات التي تساهم في تشكيل ممارسات إعداد التقرير المحاسبي في أية بيئة اقتصادية. فنظرية التعاقدات توضح أن عملية التعاقد، ومتابعة وتسوية العقود القائمة والمحاسبة عنها تتوقف بشكل جزئي على الأرقام المحاسبية. والإدارة، باعتبارها اللاعب الرئيسي في عملية التعاقد، تحاول دائماً التخلي عن السياسات المتحفظة في إنتاج الأرقام المحاسبية المؤثرة في هذه العقود (أبو الخير، ٢٠٠٨).

لقد أشارت الدراسات السابقة إلى أن التحفظ المحاسبي يتأثر بالعلاقات التعاقدية ويؤثر عليها مما يجعل تلك العلاقات أحد المحاور الدافعة لممارسة التحفظ، وذلك لما يأتي (راشد، ٢٠١٠)، (عبيد، ٢٠١٠) (Zhang, 2008)، (Kwon, 2005):

٣/١/٣/٣ - تفادي الآثار السلبية لأنظمة الحوافز:

في ظل اعتماد عقود حوافز الإدارة Compensation Contracts على الأرباح المحاسبية ورغبة الإدارة في تعظيم الأرباح وبالتالي قيمة مكافآتهم، يمكن للجمعيات العمومية للشركات من خلال آليات الحوكمة أن توقع العقوبات والجزاءات على الإدارة عند اكتشاف أي إفصاح انتهازي مضخم للربح، وبالتالي فقد يتولد لدى الإدارة الدافع لاختيار سياسات محاسبية متحفظة كلما زادت قوة آليات حوكمة الشركات Corporate Governance الهادفة إلى مقاومة سلوك الإدارة الهادف إلى تعظيم قيمة المكافآت نتيجة إدارة الأرباح Earnings Management. أي أن التحفظ المحاسبي يعد أحد طرق علاج ومواجهة تطلعات الإدارة الانتهازية لتعظيم مكافآتها على حساب أصحاب المصالح الأخرى Stakeholders.

٣/١/٣/٣- تجنب مخاطر تخطي شروط عقود الديون Debt Covenant:

يحتاج كل مقرض إلى ضمان سداد قيمة القرض من قبل المقترض وضمان خدمة الدين بدفع الفوائد في مواعيدها. ويحتاج المقترضون إلى

ضمان بأن قيمة الأصول بعد التعاقد على القرض لن تنخفض ، لأنه في هذه الحالة لن يستطيع استرداد أمواله بنفس القيمة والعائد المتفق عليهما عند التعاقد.

ونتيجة لارتفاع تكلفة إعادة التفاوض على القروض تحاول الإدارة تضخيم قيم الربح والأصول من أجل تعظيم قيمة ما تحصل عليه من قروض وتخفيض تكلفة التفاوض عليها خاصة عندما تقترب الشركة من اختراق شروط عقود الديون. وقد يطالب المقرضون بمعايير محاسبية متحفظة لمقاومة سلوك الإدارة مما قد يدفع الإدارة إلى التحفظ الاختياري لتجنب ما قد يترتب على ذلك من تكاليف سياسية. أي أنه من مصلحة المقرض أن يمارس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لدى الشركة المقترضة من أجل الحفاظ على أموالهم، كما أنه من مصلحة المقترض أيضاً ممارسة التحفظ المحاسبي لتخفيض تكلفة الاقتراض الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع قيمة الشركة.

٢/٣/٣- دوافع متعلقة بالعوامل التنظيمية والمؤسسية:

Regulation and Institutional Factors

يقصد بالعوامل التنظيمية والمؤسسية تلك العوامل التي تحدد شكل تنظيم مهنة المحاسبة وكيفية إعداد المبادئ والسياسات المحاسبية، ودرجة التدخل الحكومي في تحديد هذا التنظيم وفرض سياسات أو مبادئ معينة ملزمة أو تحوز صفة القبول العام. فالتنظيم المحاسبي يمثل نوعاً من التدخل الخارجي بالنسبة لإدارة الشركة بشأن تطبيقها للسياسات المحاسبية، لضمان شكل من أشكال توحيد الممارسة المحاسبية على مستوى المجتمع، إذ إن دول العالم تختلف من حيث مدى استقلالية التنظيم المحاسبي فيها، ودرجة التدخل الحكومي. فالتدخل قد يتم من جهات مهنية سواء أكانت حكومية أم غير حكومية أم جهات غير مهنية ذات طابع حكومي، وتمثل عملية إصدار المعايير المحاسبية أحد أشكال تنظيم السياسات المحاسبية على مستوى المجتمع (خليل، ٢٠٠٣).

وتعد أساليب التنظيم المهني أحد الأسباب التي أدت إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي، ومما يؤكد على ذلك ما خلصت إليه دراسة (Bushman and Piotroski, 2006) من أن الدول التي لديها جودة في النظم المهنية والقانونية يكون لديها تحفظ محاسبي أكبر من الدول التي لديها نظم مهنية وقانونية ضعيفة، كما أشارت دراسة (السهلي، ٢٠٠٩) إلى أن الشركات أصبحت أكثر تحفظاً بعد تأسيس هيئة السوق المالية السعودية، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Labo & Zhou, 2006) من أن متطلبات هيئة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (U.S Securities Exchange Commission) قد أسهمت في زيادة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

٣/٣/٣- دوافع متعلقة بآليات حوكمة الشركات:

اتجهت العديد من الدراسات إلى تحليل دور التحفظ في دعم آليات حوكمة الشركات Corporate Governance أو التأثر بها، فقد أشارت دراسة (Ahmed and Duellman, 2007) إلى علاقة حوكمة الشركات بالتحفظ المحاسبي، حيث اختبرت هذه الدراسة أثر خصائص مجلس الإدارة كإحدى آليات الحوكمة الداخلية على التحفظ المحاسبي، وانتهت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والتحفظ المحاسبي، وعلاقة طردية بين نسبة ملكية المؤسسات والصناديق الخاصة لأسهم الشركة وتزايد درجة التحفظ المحاسبي.

كما توصلت دراسة (عبد الملك، ٢٠١١) إلى أن حوكمة الشركات تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، وأن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين قواعد حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي، وأكثر قواعد الحوكمة تأثيراً على درجة التحفظ المحاسبي استقلال مجلس الإدارة وأقلها المحافظة على أصحاب المصالح الأخرى.

أيضاً كشفت دراسة (Labo and Zhou, 2006) عن ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات خلال الفترة التالية لصدور

قانون حوكمة الشركات مقارنة بالفترة السابقة لصدوره نتيجة ما فرضه التشريع من مسؤولية قانونية بشأن إعداد ومراجعة القوائم المالية.

كما توصلت دراستا (Labo, et al., 2008, Bushman and Piotroski, 2006) إلى أن الشركات التي تتصف بدرجة عالية من الحوكمة أو التي تعمل بدول ذات نظم قانونية ونظامية عالية الجودة تتسم بارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي بقوائمها المالية. كما أكدت كل من دراسة (Lara, et al., 2009) ودراسة (Chi, et al., 2009) على أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين تطبيق آليات الحوكمة وممارسة التحفظ المحاسبي وأداء الشركة.

٤/٣/٣ - دوافع متعلقة بتزايد حالات الإفلاس والتقاضي:

مع بداية تزايد حالات الإفلاس للشركات في أوائل هذا القرن لجأت إدارة الشركات إلى المبالغة في إعادة تقييم الأصول بشكل يؤدي إلى تضخيم الأرباح، مما يمكنهم من الحصول على القروض وتشجيع المستثمرين على شراء الأسهم، فقد ارتفعت معدلات الإفلاس بين الشركات الكبيرة من ٤٠٠١٪ إلى ٤٠٠٩٪ في عام ٢٠٠١، وكذلك في عام ٢٠٠٢ لانهيار العديد من الشركات مثل Enron, Global, Xerox للعديد من الأسباب منها:

- العبث والغش والأخطاء المحاسبية.
- المغالاة في الأرباح.
- إخفاء المعلومات والتضليل (عوض، ٢٠١٠).

وقد أثر ذلك سلباً على أسواق المال العالمية، وكان من أهم هذه التأثيرات:

- انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسواق المالية.
- انخفاض الثقة والمصداقية لهذه الشركات.
- تورط العديد من مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبيرة مثل Arthur Anderson، وزيادة عدد القضايا المرفوعة عليها، نتيجة تورطها في قضايا مهنية ونشرها لتقارير تحتوي على مخالفات مهنية

جسيمة. وقد أدى كل ذلك إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها مكاتب المراجعة نتيجة لمقاضاة العديد من الأطراف لها، نظراً لدورها في نشر تقارير مالية مضللة مما أدى إلى الإضرار بالمستثمرين، وكرد فعل طبيعي فقد قامت الهيئات الحكومية والمهنية بإصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تحاول تحميل مكاتب المراجعة المسؤولية القانونية عن أي غش أو تضليل يوجد بالقوائم المالية، وقد ساعد ذلك على زيادة درجة التحفظ المحاسبي لدى مكاتب المراجعة لحماية نفسها من أية مساءلات قانونية.

٥/٣/٣ - دوافع متعلقة بالاعتبارات الضريبية:

تؤثر الاعتبارات الضريبية على الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية، إذ أن ضرائب الدخل التي تفرض على الشركة على أساس رقم الربح المحاسبي الذي تحققه والمعد من بين مجموعة من السياسات المحاسبية التي يمكن للإدارة الاختيار من بينها. فالعلاقة بين الضرائب والتقرير المالي يمكن أن تؤدي إلى حدوث تقرير مالي متحفظ، تستطيع الإدارة من خلاله تخفيض قيمة العبء الضريبي الحالي وذلك بتعجيل الاعتراف بالأعباء والخسائر المتوقعة (Qiang, 2007). وفي هذا السياق اعتبر Basu 1997 أنه إذا كانت الاعتبارات التعاقدية تفسر كيف نشأ التحفظ المحاسبي، فإن الضرائب تؤثر أيضاً على درجة التحفظ المحاسبي (خليل، ٢٠٠٣، محمد، ٢٠١١).

ويتفق الباحث مع (خليل، ٢٠٠٣) في أن تأثير الضرائب على التحفظ قد يتمثل في الأشكال الآتية:

- اتباع سياسات محاسبية تؤدي إلى تأجيل الأرباح الحالية إلى الفترات المستقبلية وذلك لتجنب فرض ضرائب مرتفعة في الفترة الحالية أو لمواجهة تكاليف سياسية Political Costs، وهذا ما يدخل في إطار دراسات إدارة الأرباح.

- قد تكون شكلاً من أشكال التأثير الحكومي على مجالات محاسبية معينة، ومن بينها التحفظ المحاسبي، فاختلاف القوانين والتشريعات الضريبية من دولة لأخرى (إقليمية الضريبة) يمثل أحد القرائن Proxy لاختلاف العوامل المؤثرة على التطبيق المحاسبي دولياً، ومن هنا فإن وجود دليل على تقرير مالي متحفظ في مختلف دول العالم قد يعني وجود توافق دولي حول الممارسات المحاسبية المتحفظة.

ويشير الباحث إلى أن الدراسات التي تمت في البيئة المصرية (الإبياري ٢٠١٢، عبد الملك ٢٠١١، شاهين ٢٠١١، الرشيدي ٢٠١١، عوض ٢٠١٠، راشد ٢٠١٠، أبو الخير ٢٠٠٨) قد أكدت على ضرورة وأهمية تبني السياسات المحاسبية المتحفظة مع الأخذ في الاعتبار عدم المغالاة في تطبيقها، وذلك للعديد من الأسباب والمبررات من أهمها ما يلي:

- يساعد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح Earnings Quality، وزيادة قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية.
- يعد من أهم الممارسات المحاسبية التي تصب في خدمة المستثمرين والمقرضين لمواجهة النزعة الهجومية والسلوك الانتهازي للإدارة في القوائم المالية المنشورة ولمواجهة عدم التأكد في التقديرات المحاسبية.
- يساعد التحفظ في تحسين القرارات الاستثمارية للمديرين، ويحد من دوافع المديرين وقدرتهم على المغالاة والتلاعب في الأرباح.
- يحقق العديد من مزايا الحوكمة مثل تدنية صراعات الوكالة وتحسين جودة القرارات الإدارية، وتعزيز جودة وكفاءة عقود المديونية، وتدنية تكاليف التقاضي والدعاوى القضائية.
- تظهر أهمية التحفظ المحاسبي بشكل جلي في الممارسة العملية، وخاصة في الحالات التي يواجه فيها معدو القوائم المالية مشكلة

الاختيار بين مجموعة من البدائل فإنه يختار عادة البديل الذي يتفق مع التحفظ المحاسبي.

- يساعد التحفظ المحاسبي في تخفيض مشكلة التخلخل الأخلاقي Moral Hazard والذي ينتج أساساً من عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بين كل من له علاقة بالقوائم المالية.
- وأخيراً **يرى الباحث** أن طبيعة البيئة العربية- والمصرية بصفة خاصة- من حيث تأثرها ببعض العوامل الثقافية واتجاهها نحو السرية وعدم توافر المعلومات بشكل كاف، بالإضافة إلى اختلاف هيكل الملكية للشركات، ووجود سوق مال غير كفء، وعدم الإلمام الكافي بقواعد الحوكمة، كل ذلك يستلزم ضرورة تبني التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات.

في ضوء ما سبق، يرى الباحث أن التحفظ المحاسبي أصبح مطلباً أساسياً في الوقت الراهن، سواء من جانب المستثمرين في السوق، الجهات القائمة على وضع المعايير، مراجعي الحسابات وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة، لاسيما عقب حالات الانهيار التي شهدتها كثير من الشركات العملاقة منذ نهاية القرن العشرين، وما نتج عنها من خسائر فادحة نتيجة بعض الممارسات التي قامت بها إدارة تلك الشركات مثل إدارة الأرباح وغيرها من الممارسات الأخرى التي تعد انتهاكاً واضحاً للتحفظ المحاسبي.

وعلى ذلك فإن هناك ضرورة لتبني التحفظ المحاسبي في حدود معقولة دون مغالاة في تطبيقه، بما لا يؤدي إلى تشويه المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

٤/٣- قياس التحفظ المحاسبي:

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بنماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة، والتي يمكن تصنيفها استرشاداً

بالدراسة المسحية Survey Study التي قدمها (Watts, 2003b) إلى ثلاثة أنواع، وذلك على النحو الآتي:

٣/٤/١ - مقاييس تعتمد على قيم الأصول:

اعتمدت دراسة (Feltham and Ohlson, 1995) على قياس التحفظ الكامن في القيم الدفترية لصافي الأصول التشغيلية لإحدى الفترات بمعامل تأثير تلك القيم على الأرباح التشغيلية غير العادية للفترة اللاحقة، حيث أن الإشارة الموجبة لذلك المعامل تعني أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تقييم الأصول التشغيلية بأقل من قيمتها الحقيقية في الفترة الحالية إلا أنه ينعكس على ارتفاع الأرباح التشغيلية للفترة القادمة. بينما ركزت دراسة (Beaver and Ryan, 2000) على ثلاثة من الطرق المحاسبية المسببة لوجود التحفظ المحاسبي وهي الإهلاك المعجل، معالجة نفقات البحوث والتطوير ونفقات الإعلان كمصروفات، وتقييم المخزون بطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً، وتوصلت إلى أن ارتفاع تقديرات التحفظ المتمثلة في اتباع تلك المعالجات تنعكس على انخفاض القيم الدفترية عن القيم السوقية لصافي الأصول.

هذا، وقد اعتمدت دراسة (Penman and Zhang, 2002) بصدد قياس مستوى التحفظ على ما إذا كانت القيمة الدفترية لصافي الأصول مبالغاً فيها أم لا، حيث إنه إذا لم يتغير صافي الأصول طوال الفترة فإن التحفظ لن يؤثر على الأرباح في البسط لمعدل العائد على الأصول وذلك لأن الأصول تكون مقدرة بأقل قيمة ، وفي ضوء ذلك فإن الفرق بين صافي قيمة الأصول في ظل التحفظ المحاسبي وقيمتها في ظل وجود محاسبة أقل تحفظاً سيؤدي إلى وجود احتياطيات سرية في الأرباح المحاسبية، ومن ثم فكلما زادت قيمة مستوى الاحتياطيات السرية دل ذلك على زيادة الاختيارات المحاسبية المتحفظة.

وجدير بالذكر أن إحدى الدراسات المهتمة بتقييم نماذج قياس التحفظ المحاسبي توصلت إلى ما يلي (راشد، ٢٠١٠):

- أن هناك اتفاقاً على أن التحفظ هو سبب اختلاف القيم السوقية عن القيم الدفترية لصافي حقوق الملكية، لذلك هناك شبه تأييد للاعتماد على نسبة القيم السوقية إلى القيم الدفترية لصافي حقوق الملكية كمؤشر للتحفظ الكلي.
- وجود اتفاق بين بعض الدراسات حول عدم كفاية مقياس معامل التحفظ بنموذج Feltham- Ohlson، للتعبير عن نتائج تطبيق كافة الطرق المحاسبية ذات الصلة بوجود مستوى للتحفظ المحاسبي.

٢/٤/٣- مقاييس تعتمد على مستوى الاستحقاقات:

أشارت دراسة (Givoly and Hayn, 2000) إلى أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تراكم الاستحقاقات وبالتالي اختلاف الأرباح المحاسبية عن التدفقات النقدية، وبالتالي يمكن الاسترشاد عن وجود التحفظ بمستوى الاستحقاقات السالبة التجميعية لدى الشركات على مدار الفترات الزمنية الطويلة (راشد، ٢٠١٠).

لقد قدمت هذه الدراسة عدة مقاييس للتحفظ المحاسبي، بعضها يعتمد على مستوى ومعدل القيمة التراكمية للتسويات غير التشغيلية السالبة، ومقاييس أخرى تعتمد على خصائص السلاسل الزمنية للأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية باستخدام مؤشرات الإحصاءات الوصفية كالوسط الحسابي والمتوسط والالتواء. وقد اعتمدت هذه الدراسة على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمقياس للأداء الحقيقي للشركة، واعتبرت أنه في حالة الاستقرار وخلال مدة زمنية طويلة، فإن الأرباح المحاسبية تقترب كثيراً من التدفقات النقدية التشغيلية، مما يعني أن القيمة التراكمية للتسويات المحاسبية المطلوبة وفقاً لأساس الاستحقاق تتجه نحو الصفر، وأن انحراف الأرباح المحاسبية عن التدفقات النقدية هو مجرد انحراف مؤقت.

وقد أظهرت النتائج اتساقاً مع أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى الاعتراف بالأحداث غير السارة (الخسائر أو العائدات السالبة)، في توقيت أكثر ملاءمة من الأحداث السارة (المكاسب أو العائدات الموجبة)، وذلك بظهور قيمة الأرباح ملتوية سلبياً في معظم الفترة المدروسة (١٩٨٢-١٩٩٨)، كذلك أثبتت أن التسويات المحاسبية هي المسؤولة عن التحفظ المحاسبي (خليل، ٢٠٠٣).

٣/٤/٣- مقاييس تعتمد على العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم:

من أكثر مقاييس التحفظ المحاسبي انتشاراً واستخداماً في ظل هذا التصنيف، هو ذلك المقياس الذي قدمته دراسة (Basu, 1997)، والذي يعتمد على أساس أن الأخبار السيئة تنعكس بصورة أسرع في الأرباح مقارنة بالأخبار الجيدة وهو ما يسمى بعدم التماثل الزمني للأرباح Asymmetric Timelines (AT).

وقد افترضت هذه الدراسة أن أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات، لاسيما في ظل ارتفاع درجة كفاءة السوق، وبالتالي ستنعكس الأنباء السارة وغير السارة في شكل تغيرات موجبة وسالبة في أسعار الأسهم، لتصبح الإشارات الموجبة (السالبة) لعوائد الأسهم بمثابة مؤشرات عن وقوع الأنباء السارة (غير السارة)- مقاسة بعوائد الأسهم- على الأرباح المحاسبية في توقيت نشر القوائم المالية (الرشيدي، ٢٠١١).

وفي ضوء ما سبق، يخلص الباحث إلى ما يلي:

- على الرغم من تعدد نماذج قياس التحفظ المحاسبي وما بكل نموذج من أوجه قصور، فإن لكل منهم صلاحية للاستخدام في مجال معين في إطار دراسة علاقة التحفظ بظاهرة معينة، أو في مجال إجراء المقارنة بين مستويات التحفظ في ظل وجود متغير معين.
- رغم عدم توافق الدراسات حول نموذج معين لقياس التحفظ المحاسبي، إلا أن النموذج الذي قدمته دراسة Basu, 1997 ظل

أكثر مقاييس التحفظ استخداماً من قبل الدراسات المهتمة، يليه نموذج (M-T-B) or (B-T-M) Beaver and Ryan, 2000.

- يتفق الباحث مع (الرشيدي، ٢٠١١) في أن الخلاف حول نماذج قياس التحفظ المحاسبي ينصب حول مدى دقة قياس مستوى التحفظ المحاسبي، ومن ثم يمكن أن يسهم أي من هذه النماذج في الكشف عن ممارسة التحفظ من عدمه، وهذا يمثل أمراً مهماً وضرورياً في حد ذاته، ويدعم بدرجة مقبولة صلاحية هذه النماذج للتطبيق.

٤/ المبحث الرابع

أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين

تلعب المعلومات المحاسبية الجيدة دوراً هاماً في ترشيد القرارات الاستثمارية، حيث تمكن المستثمرين من توقع العائد على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة لهذه الاستثمارات، وبالتالي تحديد الأسعار المناسبة للسهم ومعرفة المركز المالي المحقق وقيمة الشركة، وهو ما يساعد على اتخاذ قرار استثماري رشيد بشأن شراء الأوراق المالية أوبيعها أوالاحتفاظ بها.

٤/١- أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية:

يمكن القول إن علاقة التحفظ المحاسبي بجودة التقارير المالية تعد من الموضوعات المثيرة للجدل في الفكر المحاسبي. وطبقاً لمجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) فإن التحفظ المحاسبي هو مجرد خاصية مهمة من خصائص جودة المعلومات المحاسبية يجعل التقارير المالية أكثر إخبارية ومنفعة، ولهذا فإنه يسمح لأصحاب المصالح بمراقبة أفضل لأداء الشركة، فالتحفظ المحاسبي يؤدي إلى تدنية الأرباح وبالتالي تكون الأرباح المتحفظة أعلى جودة، كذلك له أثر إيجابي على جودة التقارير المالية من خلال دوره في الحد من حرية الإدارة في المبالغة في تقييم الأصول والإيرادات، كما يخفض من حدة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين (عيد، ٢٠١٣).

وبالرغم من تعدد أهداف التقارير المالية المنشورة إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أن الهدف الأساسي للتقارير المالية هو توفير معلومات محاسبية ملائمة لإمكانية اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، ولخدمة فئة المستثمرين الحاليين والمرتقبين.

ونظراً لاعتبار التحفظ المحاسبي أحد الخصائص النوعية المطلوبة لجودة المعلومات المحاسبية فإنها تؤثر على جودة التقارير المالية التي يعتمد عليها المستثمر، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل هذا التأثير يكون بالسلب فيجب الاستغناء عن هذه السياسة أو التقليل من استخدامها عند إعداد التقارير المالية، أم بالإيجاب مما يعني زيادة الاهتمام بتطبيق هذه السياسة؟

يرى (Watts, 2003a) أن المعلومات المتحفظة تكون أكثر ملاءمة لأنها تحسن جودة المعلومات في أسواق رأس المال، وبشكل محدد فهو يرى أن مقاييس أداء المحاسبة المتحفظة مثل الأرباح تؤدي دوراً مهماً في توفير المعلومات للمستثمرين، وأن التقديرات غير القابلة للإثبات المتعلقة بالأداء المستقبلي والمعروضة من قبل المحللين تكون ذات جودة عالية عندما تستخدم الأرباح المتحفظة اللاحقة عند تقييمها أو تقديرها. وإذا كانت الأرباح المحاسبية يصعب التحقق منها فمن المرجح أن تنخفض جودة المعلومات الأخرى.

ولقد قدم (Lin and Xiaoyan, 2011) دليلاً تطبيقياً يؤكد على التأثير الإيجابي للتحفظ المحاسبي على جودة الأرباح، والتأثير الإيجابي (سلبي) على تكلفة رأس المال في الصناعات التي يتوقع منها تحقيق أرباح عالية (منخفضة). حيث يرى الباحثان أن التحفظ المحاسبي يقلل عدم كفاءة قرارات التمويل، وباستخدام العلاقة بين قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وهو أن قرار التمويل المشوه أو غير الصحيح قد يؤدي إلى تشويه قرار الاستثمار، فالتحفظ يمنع تشويه الاستثمارات، وبالتالي يكون له تأثير واضح على تحسين الكفاءة الكلية للقرارات.

إن جودة التقرير المالي تتحدد ببعدين أساسيين هما حاجة مستخدمي التقارير المالية، وحماية المستثمرين وأصحاب حقوق الملكية. وبالنسبة للجانب الأول فإن التقييم يعتمد على مجموعة الخصائص الرئيسية المتعارف عليها في المعلومات المحاسبية والتي تحدد مدى نفعية المعلومات المحاسبية للمستخدمين مثل الملاءمة، الصدق في التعبير، إمكانية أو القابلية للتحقق، إمكانية الاعتماد، القيمة التنبؤية، التوقيت،

القابلية للمقارنة، الحيادية. وفيما يتعلق بالجانب الثاني فإن أهم الخصائص التي يجب توافرها هي: الشفافية في الإفصاح، درجة التحفظ أو الحيطة والحذر في المفاهيم المستخدمة في عملية التقرير، الاتساق والثبات في تطبيق المفاهيم وإمكانية المقارنة وشيوع الاستخدام في الواقع العملي، والإفصاح الكامل (Jonas and Blanchet, 2000).

هذا وقد خلصت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٣) إلى أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية سيعمل على عدم تشجيع تطبيق ممارسات إدارة الأرباح وسوف يشجع على التحفظ. كما أن ارتباط جودة الإفصاح بعلاقة طردية مع التحفظ المشروط وعلاقة عكسية مع التحفظ غير المشروط يشير إلى كفاءة التعاقد والعمل على الحد من السلوك الانتهازي وتشجيع المديرين على العمل من أجل تحقيق مصالح المستثمرين وأصحاب المصالح دون تحقيق مصالحهم الذاتية فحسب.

بناءً على ما سبق يرى الباحث أنه لتحقيق جودة التقارير المالية، فإن ذلك يعتمد على تحقيق عدة جوانب هي:

- **الحد من ممارسات إدارة الأرباح.**
- **تفعيل حوكمة الشركات بجوانبها المختلفة من إفصاح ورقابة والتزام بالمعايير.**
- **الالتزام بمستوى معين من التحفظ المحاسبي.**
- **تحقيق التوازن بين الخصائص الأساسية لجودة المعلومات[١].**
- **تحقيق حد معقول- مقبول- من الخصائص الثانوية لجودة المعلومات[٢].**

---

(١) المحاولة المشتركة بين IASB, FASB لتطوير الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية حددت الخصائص الخصائص النوعية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية في خاصيتين أساسيتين هما الملاءمة Relevance والموثوقية أو التمثيل الصادق Faithful Representation.

(٢) تتمثل الخصائص الثانوية في: التوقيت المناسب، القابلية للتحقق، القابلية للمقارنة، والقابلية للفهم (FASB, 2008, 2010).

هذا، ويمكن التعبير عن أهم الأبعاد والجوانب اللازمة لتحقيق جودة التقارير المالية من خلال الشكل الآتي:

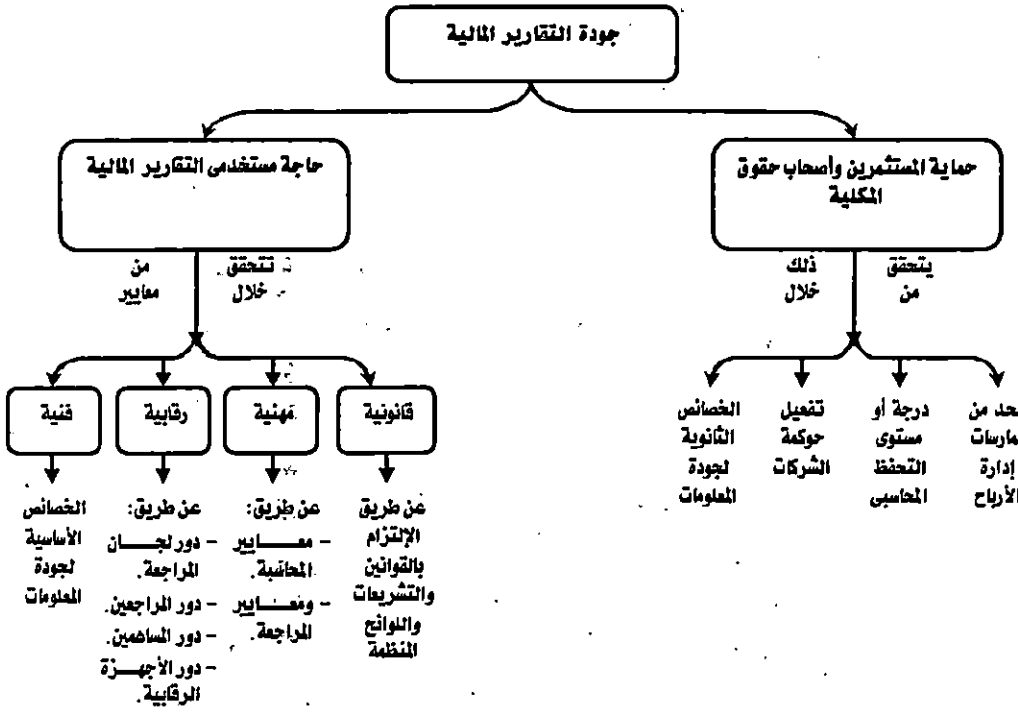

في ضوء ما سبق يتضح أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى دقة وموضوعية التقارير المالية وتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية وتحقيق جودة الأرباح، وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية، وذلك لوجود تأثير مباشر لجودة المعلومات المحاسبية على سوق الأوزاق المالية، حيث يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ العديد من القرارات مثل قرار الاحتفاظ أو التخلص من الأوراق المالية، وبالتالي التأثير على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية.

٢/٤- أثر التحفظ المحاسبي على قرارات المستثمرين:

تتضمن الأنشطة الاقتصادية بعض المخاطر وحالات عدم التأكد، والتحفظ يعكس هذه المخاطر في الحسابات مما يعطي صورة حقيقية وعادلة، وهذا يعني أن التحفظ يعطي تقييماً كافياً عن حالات الخطر التي تتضمنها أنشطة الشركة.

ونظراً لاهتمام المستثمرين بأسعار الأسهم والتنبؤ بها في المستقبل، فإن معدل الزيادة المتوقعة في ربح السهم مستقبلاً يعد من المعلومات التي يهتم بها المستثمر، كما تعد الأرباح المتوقعة مستقبلاً من العوامل الحاكمة للتنبؤ بسلوك أسعار الأسهم في السوق في المستقبل، وتتأثر هذه الأرباح بسياسة التحفظ حيث أن تطبيق هذه السياسة يؤدي إلى انخفاض الأرباح الحالية وزيادة الأرباح المستقبلية. مما يعني أن سياسة التحفظ لها تأثير على أسعار الأسهم وبالتالي على قرارات المستثمرين.

إن التحفظ يفيد مستخدمي التقارير المالية وخصوصاً المستثمرين عديمي أو قليلي المعرفة الذين يعتمدون على الأرقام المحاسبية ويأخذونها كما هي واردة، حيث تكون التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه تخفيض قيم الأصول والأرباح الواردة في القوائم المالية عن قيمتها الحقيقية أقل كثيراً من التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه زيادة قيم الأصول والأرباح الظاهرة في القوائم المالية عن الحقيقة، أما بالنسبة للمستثمرين ذوي الخبرة في قراءة وفهم القوائم المالية فهم يعرفون كيف يفسرون التقارير أفضل تفسير محتمل (Beja and Weiss, 2009).

وعلى العكس من ذلك يرى (Choi, et al., 2006) أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يؤثر سلباً على دقة القرارات الاستثمارية التي يتخذها المستثمرون، حيث يؤدي التحفظ إلى انخفاض القيمة الدفترية لحق الملكية ومن ثم يؤدي إلى خلق نوع من التحيز في نتائج نماذج تقييم الأسهم وعلى رأسها نموذج الدخل المتبقي وهو ما يؤدي إلى الوصول إلى قيمة للسهم أقل من اللازم.

وبالرغم من هذا التباين في الآراء، إلا أنه يمكن إيجاز دور التحفظ المحاسبي في أسواق رأس المال فيما يأتي:

١) التحفظ يخفض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة:

حيث أن التحفظ يعمل على حماية المستثمرين من خلال تقييد قدرة المديرين من الحصول على مكافآت زائدة اعتماداً على المغالاة في الأرباح، كما أن التحفظ يساعد مستخدمي القوائم المالية على التأكد من مصداقية الأرباح مما يجعلهم يتخذون قرارات سليمة. إن المساهمين سوف يكون لديهم طلب على الاعتراف في الوقت المناسب بالأنباء السيئة في التقارير المالية وليس بالأنباء السارة وذلك للتغلب على مشكلات الوكالة، وهذا ما يحققه التحفظ المحاسبي.

٢ - التحفظ يقلل- يخفض- تكلفة حقوق الملكية في أسواق رأس المال:

وهو ما يؤكد عليه (Easley & O'Hara, 2004,Artiach &Clarkson,2013) من أن عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس مال حقوق الملكية، حيث إن المستثمرين يطلبون عائداً أو تعويضاً أعلى نتيجة لتحملهم بعض المخاطر بسبب عدم توافر المعلومات الخاصة المتوفرة للمديرين، لذلك يزداد الطلب على التحفظ المحاسبي من جانب المستثمرين لتخفيض عدم تماثل المعلومات، وبالتالي تخفيض تكلفة رأس مال حقوق الملكية، وهو ما يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة.

٣ - التحفظ المحاسبي يزيد من قيمة الشركة، وكفاءة القرارات الاستثمارية:

وفقاً لدراسة (Shroff, et al., 2013) فإنه من المتوقع أن يُقيّم المستثمرون الشركات التي تطبق التحفظ المحاسبي بقيم أعلى من الشركات الأقل تحفظاً. وأن التحفظ المحاسبي يوفر معلومات ملائمة حول القيمة المستقبلية المتوقعة للشركة، وهذا يعني أن التحفظ يحسن صورة الشركة. وبالتالي جذب المستثمرين مما يزيد من قيمة الشركة.

كما يمكن القول إن التحفظ المحاسبي يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الأكثر كفاءة وفي المشروعات الأكثر والأعلى ربحية، وهذا ما أكدت عليه دراسة (Lara and et al., 2010) في أن التحفظ يزيد من كفاءة استثمارات الشركة من ثلاثة جوانب وهي:

- تخفيض أو الحد من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والمديرين، كما يساعد في الرقابة على القرارات الاستثمارية التي تتخذها الإدارة.
- زيادة الدوافع الإدارية على استبعاد أو تصفية المشروعات التي يكون أداؤها ضعيفاً، وتبنى الاستثمارات التي يكون صافي قيمتها الحالية موجباً.
- تسهيل الحصول على تمويل خارجي بأقل تكلفة.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن التحفظ المحاسبي مطلوب من جانب المستثمرين؛ لأنه يؤدي إلي إعطاء صورة واضحة عن نقاط قوة وضعف الشركة، وبالتالي مساعدتهم على اتخاذ القرار. بمعنى آخر ينعكس التحفظ المحاسبي على المستثمر في: الثقة في المعلومات المحاسبية، والقدرة على اتخاذ القرار الرشيد، مما ينعكس على سوق الأوراق المالية من خلال التأثير على ارتفاع أسعار وعوائد الأسهم، وزيادة حركة التداول.

٥/الدراسة الميدانية

إن قيمة البحث العلمي تنبع وتتحقق من خلال ارتباطه بالواقع العملي، واستكمالاً للفائدة المرجوة من البحث، يركز الباحث في هذا المبحث على اختبار فروض البحث من خلال استطلاع آراء ثلاث فئات مهمة ذات علاقة وطيدة بموضوع البحث، وذلك على النحو الآتي:

١/٥- فروض البحث:

- الفرض الأول: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة بشأن العوامل المؤثرة على ممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة.
- الفرض الثاني: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية.
- الفرض الثالث: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي علي قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية.

٢/٥- أسلوب الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أسلوب قائمة الاستقصاء بشكل أساسي، حيث قام الباحث بإعداد هذه القائمة وتصميمها بما يتلاءم مع هدف البحث. وتم عرض القائمة على مجموعة من الأكاديميين المتخصصين في تدريس المحاسبة والمراجعة في جامعات : الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الملك فيصل، الدمام لأخذ آرائهم وملاحظاتهم على القائمة، وكان لهذه المرحلة أهمية بالغة في تعديل بعض أسئلة الاستقصاء. وتم تقسيم القائمة إلى قسمين: الأول يهدف إلى التعرف على بعض المعلومات الشخصية عن المستقصى منهم- الصفات الديموجرافية- لاستخدامها في تحليل العلاقة بين إجابات المستقصى منهم وخبرتهم العلمية والعملية، والثاني يهدف إلى التعرف على المحددات والعوامل

المؤثرة على ممارسة التحفظ المحاسبي، وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين.

وقد تم توزيع القائمة على عينة من سماسرة الأوراق المالية في شركات السمسرة، مراجعي الحسابات، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والسعودية من ذوي تخصص المحاسبة والمراجعة.

كما قام الباحث بإجراء مقابلات واتصالات شخصية مع بعض أفراد العينة، لإيضاح هذه الدراسة ومضمون الأسئلة، بما يحقق فهمهم لمعنى ومغزى الأسئلة من ناحية، والتحقق من ملاءمة أسئلة الاستقصاء من ناحية أخرى، وبالتالي ضمان دقة وسلامة الإجابة عليها.

٣/٥- مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث وعينته في:

أ) سماسرة الأوراق المالية في شركات السمسرة، وقد تم اختيار عينة حكمية تتكون من (٤٠) مفردة، تم اختيارها من بين شركات السمسرة في الأوراق المالية الموجودة بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية، وذلك لما يلي:

- وجود معظم شركات السمسرة في الأوراق المالية بجمهورية مصرالعربية في هذه المحافظات.
- اعتبار هذه الفئة لتمثل رأي المستثمرين لصعوبة الوصول إلى المستثمرين أنفسهم، ولأنها تمثل الوسيط بين المستثمر وسوق الأوراق المالية حيث يلجأ المستثمرون إلى هذه الشركات لتساعدهم في اتخاذ القرار بشأن شراء أو بيع الأوراق المالية.
- يمكن أن تمثل هذه الفئة جانب التطبيق العملي بالإضافة إلى فئة مراجعي الحسابات.

ب) مراقبو حسابات شركات المساهمة، باعتبارهم أحد الأطراف المحورية في دراسة موضوع هذا البحث، وقد تم اختيار عينة حكمية من مراقبي الحسابات الخارجيين لشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية

المصرية تتكون من (٥٠) مفردة. وقد اختار الباحث هذه العينة من بين المراجعين بمكاتب وشركات المراجعة بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية لتركز مكاتب المراجعة في هذه المحافظات، مما سهل على الباحث إجراء بعض المقابلات الشخصية مع العينة المختارة.

ج) أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والسعودية باعتبارهم يمثلون الجانب الفكري والنظري لموضوع البحث، وقد تحددت العينة في (٤٠) مفردة ما بين مدرس، أستاذ مساعد، وأستاذ.

٤/٥- تصميم قائمة الاستقصاء:

في ضوء أهداف وفروض البحث السابق الإشارة إليها، قام الباحث بتصميم قائمة الاستقصاء على أساس استخدام مقياس ليكرت الخماسي وذلك لتوسيع الإجابة حول قوة الموافقة وتحقيق المرونة في تقييم الوزن النسبي لكل متغير، بواقع (٥) درجات للاختيار موافق تماماً، (٤) درجات للاختيار موافق، (٣) للاختيار غير محدد أو محايد، (٢) درجة للاختيار غير موافق، (١) درجة للاختيار غير موافق على الإطلاق.

٥/٥- التوزيع النسبي لعينة الدراسة:

بلغ حجم العينة من فئات الدراسة (١٣٠) مفردة، ويمكن للباحث توضيح التوزيع النسبي لإجمالي العينة على المجموعات المكونة لمجتمع الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١) يوضح
التوزيع النسبي لإجمالي العينة على مجموعات الدراسة الميدانية

البيان	العدد	النسبة
سماسرة الأوراق المالية في شركات السمسرة	٤٠	٣٠.٧٧٪
مراقبو الحسابات	٥٠	٣٨.٤٦٪
أعضاء هيئة التدريس بالجامعات	٤٠	٣٠.٧٧٪
الإجمالي	١٣٠	١٠٠٪

٦/٥- توزيع قوائم الاستقصاء وتلقي الردود:

وزع الباحث (١٣٠) قائمة استقصاء من خلال التسليم باليد، الفاكس، والبريد الإلكتروني، ويوضح الجدول التالي عدد القوائم الموزعة والمستردة لفئات الدراسة المختلفة:

جدول رقم (٢) يوضح

عدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي

عينة أو أطراف الدراسة	عدد قوائم الاستقصاء الموزعة	عدد قوائم الاستقصاء المستردة	عدد قوائم الاستقصاء غير الصالحة للتحليل الإحصائي	قوائم الاستقصاء الصالحة للتحليل الإحصائي	
				العدد	النسبة
سماسرة الأوراق المالية	٤٠	٢٨	٥	٢٣	٪٥٧.٥
مراقبو الحسابات	٥٠	٤٠	٩	32	٪64
أعضاء هيئة التدريس	٤٠	٢٤	-	٢٤	٪٦٠
الإجمالي	١٣٠	٩٢	١٤	79	٪60,77

في ضوء الجدول السابق يتضح أن معدل القوائم الصالحة للتحليل الإحصائي لكل فئة من فئات الدراسة يعد معدلاً مرتفعاً، وهو ما يمكن الاعتماد عليه في تحديد المحددات والعوامل المؤثرة على ممارسات التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين.

كما يبين الجدول التالي نسبة الاستجابة وفقاً لعدد سنوات الخبرة لفئات الدراسة:

جدول رقم (٣)

يوضح نسبة استجابة فئات الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من ٥ سنوات	١٩	٢٤.٣٦٪
من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات	٢٧	٣٤.٦٢٪
أكثر من ١٠ سنوات	33	٤١,٧٧٪
الإجمالي	79	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة الدراسة ذات خبرة أكثر من ١٠ سنوات، وحوالي ربع العينة (٢٤.٣٦٪) مدة الخبرة لديهم أقل من ٥ سنوات. وهذا يؤكد على أن مفردات العينة لديها الخبرة العملية والقدرة على الحكم على العوامل المؤثرة على ممارسات التحفظ المحاسبي، وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين.

٧/٥- اختبار مدى ثبات صدق الاستقصاء:

لبيان مدي ثبات قائمة الاستقصاء تم حساب معامل الثبات Alpha أو ما يسمي بمعامل الاعتمادية لأسئلة الاستقصاء وذلك لتحديد مصداقية ومدي درجة الاعتمادية علي المقاييس المستخدمة في الدراسة وقوة الاتساق الداخلي بين أسئلة الاستقصاء ، ومن المتعارف عليه إحصائياً أنه إذا بلغت قيمة معامل ألفا ٠.٦ فأكثر يمكن قبوله ، حيث يدل ذلك علي وجود توافق بين متغيرات كل مجموعة وبينها وبين متغيرات المجموعات الأخري.

أ- قياس الثبات والصدق للاستمارة ككل:

يمكن قياس درجة الثبات والصدق للعبارات الواردة بقائمة الاستقصاء باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4)

يوضح معاملي الثبات والصدق لأسئلة الاستقصاء "اختبار ألفا كرونباخ"

عدد عبارات الاستمارة ككل	معامل الثبات (ألفا)	معامل الصدق
23	0.928	0.963

يتضح من الجدول السابق أن معاملي الثبات والصدق يقتربا من الواحد الصحيح، مما يشير إلى أن التناسق الداخلي للعبارات المستخدمة في البحث يعد قوياً ومقبولاً بدرجة كبيرة.

ب- قياس الثبات والصدق لفروض الدراسة:

يمكن قياس الثبات والصدق لفروض الدراسة باستخدام ألفا كرونباخ من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5)

يوضح معاملات الثبات والصدق لفروض الدراسة "اختبار ألفا كرونباخ"

الفرض	معامل الثبات (ألفا)	معامل الصدق
الفرض الأول	0.919	0.959
الفرض الثاني	0.806	0.898
الفرض الثالث	0.837	0.915

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات والصدق تقترب من الواحد الصحيح مما يشير إلى أن التناسق الداخلي للأسئلة المتعلقة بكل فرض يعد قوياً ومقبولاً بدرجة كبيرة، كما يدل على ارتفاع صدق الأسئلة مما يؤكد كفاءة الاستبانة وقدرتها على الإيفاء بما هو مطلوب من نتائج ثابتة وصادقة ، وأنه يمكن تعميم النتائج علي مجتمع الدراسة.

٨/٥- عرض وتحليل نتائج الاستقصاء واختبار الفروض:

بعد استلام الردود تم تفريغها بجداول البيانات، وتم تحليلها واستخلاص النتائج من خلال تطبيق بعض الأساليب الإحصائية الواردة بمجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وهذه الأساليب هي: - Frequency, Mean, Std- Deviation, T-Test, kruskal wallis Test.

ويمكن عرض نتائج اختبارات الفروض كما يلي:

أ) نتائج اختبار الفرض الأول:

يمكن للباحث أن يحدد نتائج اختبار الفرض الأول من خلال عرض بيانات الجدولين التاليين :

جدول رقم (6) يوضح

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة T والوزن النسبي لفئات الدراسة حول العوامل المؤثرة علي ممارسات التحفظ المحاسبي

المحددات والعوامل المؤثرة على ممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية لاختبار "T"	الوزن النسبي (الأهمية النسبية)	الرتبة
١/١-الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية والمتمثلة في : (أ) عقود مكافآت الإدارة.	3.82	1.130	6.474	**0.000	76.46%	4
(ب) عقود الدين.	3.77	1.037	6.617	**0.000	75.42%	7
(ج) عقود الضرائب.	3.85	1.001	7.530	**0.000	76.96%	3
(د) التكاليف السياسية.	3.68	1.069	5.685	**0.000	73.67%	9
٢/١-الحد من ممارسات إدارة الأرباح.	4.15	.849	12.064	**0.000	83.04%	1
٣/١-الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف المرتبطة بالشركة.	3.66	1.131	5.173	**0.000	73.16%	10

المحددات والعوامل المؤثرة على ممارسة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية المنشورة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة T	مستوي المعنوية لاختبار"ت"	الوزن النسبى (الأهمية النسبية)	الرتبة
١/٤-الحاجة إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر مصداقية، وزيادة قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.	3.72	1.025	6.259	**0.000	74.43%	8
١/٥-تزايد حالات الإفلاس والتقاضى.	3.81	1.001	7.194	**0.000	76.20%	5
١/٦-العوامل التنظيمية والمؤسسية وتتمثل في : (أ) وجود تشريعات ملزمة كالتشريع الضريبى وقوانين الشركات.	3.77	1.074	6.393	**0.000	75.44%	6
(ب) تأثير المعالجات والممارسات المحاسبية فى المجتمع.	3.48	1.108	3.859	**0.000	69.62%	11
١/٧-التحفظ المحاسبى يعتبر بديلاً لحوكمة جيدة للشركات بحيث يضمن ممارسات محاسبية متحفظة تمكن من حماية حقوق المساهمين.	3.97	1.074	8.067	**0.000	79.49%	2
١/٨-المطالبة بأن يفصح المراجع الخارجي عن مستوي التحفظ في القوائم المالية	3.35	1.209	2.605	*0.011	67.09%	12
المتوسط العام (الإجمالي)	3.75	1.06	6.313	**0.000	75.08%	

**دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01

*دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

١ - الوسط الحسابي لكافة العناصر محل الاستقصاء – ماعدا البند الأخير المتعلق بالمطالبة بأن يفصح المراجع الخارجي عن مستوي التحفظ المحاسبي في القوائم المالية – دال احصائياً لصالح الموافقة علي المحددات والعوامل المؤثرة علي ممارسات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ، حيث بلغ المتوسط العام لهذه المحددات والعوامل (٣.٧٥) ونسبة أهمية ٧٥.٠٨٪.

٢ - تتمثل أهم المحددات والعوامل المؤثرة علي ممارسات التحفظ المحاسبي في الحاجة للحد من إدارة الأرباح بمتوسط حسابي (٤.١٥) وبأهمية نسبية (٨٣.٠٤٪) ، التحفظ المحاسبي يعتبر بديلاً لحوكمة جيدة للشركات بمتوسط حسابي (٣.٩٧) وبأهمية نسبية (٧٩.٤٩٪) ، والدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية والتمثل في :عقود الضرائب بمتوسط ٣.٨٥ وبأهمية نسبية ٧٦.٩٦٪ ، وعقود مكافآت الإدارة بمتوسط حسابي ٣.٨٢ وبأهمية نسبية ٧٦.٤٦٪.

بينما تري فئات الدراسة أن المطالبة بأن يفصح المراجع الخارجي عن مستوي التحفظ المحاسبي في القوائم المالية هي أقل المحددات والعوامل المؤثرة علي ممارسات التحفظ المحاسبي حيث كان المتوسط الحسابي ٣.٣٥ ونسبة أهمية ٦٧.٠٩٪.

جدول رقم (7) يوضح
قياس التباين في أراء مجموعات العينة
(اختبار كروسكال ويلز Kruskal-Wallis Test)

المحددات والعوامل المؤثرة على ممارسة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية المنشورة	متوسط الرتب			القيمة الجدولية	المعنوية
	سماسرة الاوراق المالية	المراجعون	اعضاء هيئة التدريس		
١/١-الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية والمتمثلة في :					
(أ) عقود مكافآت الإدارة.	37.02	37.61	45.70	2.617	.270
(ب) عقود الدين.	38.39	36.21	46.18	3.182	.204
(ج) عقود الضرائب.	39.65	36.84	44.24	1.754	.416
(د) التكاليف السياسية.	48.26	33.37	40.62	6.507	*.039
٢/١-الحد من ممارسات إدارة الأرباح.	41.59	38.18	40.80	.401	.818
٣/١-الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف المرتبطة بالشركة.	36.39	42.89	39.74	1.178	.555
٤/١-الحاجة إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر مصداقية، وزيادة قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.	39.24	38.39	42.70	.618	.734
٥/١-تزايد حالات الإفلاس والتقاضي.	39.48	36.68	44.60	2.015	.365
٦/١-العوامل التنظيمية والمؤسسية وتتمثل في :					
(أ) وجود تشريعات ملزمة كالتشريع الضريبى وقوانين الشركات.	41.24	39.03	40.06	.143	.931
(ب) تأثير المعالجات والممارسات المحاسبية فى المجتمع.	35.98	39.21	44.68	1.984	.371
٧/١-التحفظ المحاسبى يعتبر بديلاً لحوكمة جيدة للشركات بحيث يضمن ممارسات محاسبية متحفظة تمكن من حماية حقوق المساهمين.	43.74	36.71	40.64	1.466	.480
٨/١-المطالبة بأن يفصح المراجع الخارجي عن مستوي التحفظ في القوائم المالية	35.98	39.53	44.28	1.790	.409
المتوسط العام (الإجمالي)	35.80	37.97	46.38	2.956	.228

دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05**

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين أراء فئات الدراسة، حيث أن مستوى المعنوية لمعظم البنود محل الاستقصاء أكبر من 0.05- فيماعدا بالنسبة للتكاليف السياسية - مما يدل علي عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة حول المحددات والعوامل المؤثرة علي ممارسات التحفظ المحاسبي ، **وهو ما يثبت صحة الفرض الأول.**

ب) نتائج اختبار الفرض الثاني:

يمكن للباحث أن يحدد نتائج اختبار الفرض الثاني من خلال عرض بيانات الجدولين التاليين:

جدول رقم (8) يوضح

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة T والوزن النسبي لفئات الدراسة حول تأثير التحفظ علي جودة التقارير المالية

البيان	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة T	مستوي المعنوية لاختبار"ت"	الوزن النسبى (الاهمية النسبية)	الرتبة
٢/١- يعتبر تطبيق التحفظ المحاسبى من الاعتبارات الأساسية لإعداد القوائم المالية.	3.82	1.059	6.904	**0.000	76.46%	١
٢/٢- يعتبر التحفظ المحاسبى أحد الخصائص النوعية المطلوبة لجودة المعلومات المحاسبية.	3.66	1.036	5.645	**0.000	73.16%	3
٢/٣- التحفظ المحاسبى يجعل المعلومات أكثر موثوقية، وأكثر قابلية للمقارنة.	3.70	1.054	5.869	**0.000	73.92%	2
٢/٤- تخفيض الأرباح فى الأجل القصير يؤدى إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية.	3.37	1.200	2.719	**0.000	67.34%	5
٢/٥- يعتبر التحفظ آلية من آليات التعاقد الكفء بين الأطراف ذات العلاقة بالشركة.	3.47	1.207	3.448	**0.000	69.37%	4
المتوسط العام (الإجمالي	3.60	1.11	5.313	**0.000	72.05%	

**دال إحصائيا عند مستوى معنوية0.01

*دال إحصائيا عند مستوى معنوية0.05

يتضح من الجدول السابق أن الوسط الحسابي لكافة العناصر محل الاستقصاء دال احصائياً لصالح الموافقة علي أن تطبيق التحفظ المحاسبي له تأثير إيجابي قوي علي جودة معلزمات التقارير المالية ، حيث بلغت نسبة الموافقة علي أن تطبيق التحفظ المحاسبي يعتبر من الإعتبارات الأساسية لإعداد القوائم المالية ٧٦.٤٦٪ بمتوسط ٣.٨٢ ، كذلك تتفق فئات الدراسة علي أن التحفظ المحاسبي يجعل المعلومات أكثر موثوقية وأكثر قابلية للمقارنة بنسبة ٧٣.٩٢٪ وبمتوسط ٣.٧٠ ، يليها يعتبر التحفظ المحاسبي أحد الخصائص النوعية المطلوبة لجودة المعلومات المحاسبية بنسبة ٧٣.١٦٪ وبمتوسط ٣.٦٦ ، يليها يعتبر التحفظ آلية من آليات التعاقد الكفء بين الأطراف ذات العلاقة بالشركة بنسبة ٦٩.٣٧٪ وبمتوسط ٣.٤٧ ، بينما كان تخفيض الأرباح في الأجل القصير يؤدي إلي معلومات محاسبية ذات جودة عالية أقل متوسط ٣.٣٧ وذلك بنسبة ٦٧.٣٤٪.

جدول رقم (9) يوضح
قياس التباين في أراء مجموعات العينة
(اختبار كروسكال ويلز Kruskal-Wallis Test)

البيـــــان	متوسط الرتب			القيمة الجدولية	المعنوية
	سماسرة الاوراق المالية	المراجعون	اعضاء هيئة التدريس		
٢/١- يعتبر تطبيق التحفظ المحاسبى من الاعتبارات الأساسية لإعداد القوائم المالية.	37.02	37.61	45.70	5.265	.072
٢/٢- يعتبر التحفظ المحاسبى أحد الخصائص النوعية المطلوبة لجودة المعلومات المحاسبية.	38.39	36.21	46.18	.997	.607
٢/٣- التحفظ المحاسبى يجعل المعلومات أكثر موثوقية، وأكثر قابلية للمقارنة.	39.65	36.84	44.24	.669	.716
٢/٤- تخفيض الأرباح فى الأجل القصير يؤدى إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية.	48.26	33.37	40.62	1.981	.371
٢/٥- يعتبر التحفظ آلية من آليات التعاقد الكفء بين الأطراف ذات العلاقة بالشركة.	41.59	38.18	40.80	3.318	.190

يتضح من الجدول السابق أن مستوي المعنوية لكافة العناصر P-Value أكبر من ٥٪ ، وهذا يدل علي أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين أراء فئات الدراسة حول تأثير تطبيق التحفظ علي جودة التقارير المالية، **وهو ما يثبت صحة الفرض الثاني.**

ج) نتائج اختبار الفرض الثالث:

يمكن للباحث أن يحدد نتائج اختبار الفرض الثالث من خلال عرض بيانات الجدولين التاليين:

جدول رقم (10) يوضح

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة T والوزن النسبي لفئات الدراسة حول تأثير التحفظ علي قرارات المستثمرين

البيان	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة T	مستوي المعنوية لاختبار "ت"	الوزن النسبى (الأهمية النسبية)	الرتبة
١/٣- يساهم التحفظ فى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين أطراف التعاقد المرتبطة بالشركة.	3.56	1.071	4.622	**0.000	71.20%	5
٢/٣- يساعد التحفظ المستثمرين فى إتخاذ القرارات الاستثمارية الأكثر كفاءة وفى المشروعات الأكثر ربحية.	3.67	.970	6.145	**0.000	73.40%	4
٣/٣- تزداد قيمة الشركات المطبقة للتحفظ المحاسبى، وبالتالى زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار فيها.	3.76	1.135	5.949	**0.000	75.20%	2
٤/٣- استخدام التحفظ المحاسبى يؤدى إلى عدم توزيع أرباح وهمية للمساهمين وبالتالى الحفاظ على الشركة واستمراريتها وحمايتها من الإفلاس.	3.43	1.173	3.260	**0.000	68.60%	٦

البيان	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة T	مستوى المعنوية لاختبار"ت"	الوزن النسبى (الأهمية النسبية)	الرتبة
٥/٣- يعمل التحفظ المحاسبى على تجنب الدخول فى مشروعات واستثمارات تكون صافى قيمتها الحالية سالبة، والإنذار المبكر على تصفية مثل هذه المشروعات.	3.73	.930	7.019	**0.000	74.60%	3
٦/٣- يعمل التحفظ المحاسبى على زيادة حركة تداول الأوراق المالية للشركات المطبقة له.	3.85	.949	7.947	**0.000	77.00%	1
الاجمالى	3.64	1.057	3.27	**0.000	72.80%	

**دال إحصائيا عند مستوى معنوية0.01

*دال إحصائيا عند مستوى معنوية0.05

يتضح من الجدول السابق أن هناك تأييد كبير من جانب فئات الدراسة بشأن أهمية التحفظ المحاسبي لاتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة وذلك لتأييدهم أن التحفظ المحاسبي يعمل علي زيادة حركة تداول الأوراق المالية للشركات المطبقة له حيث كان المتوسط ٣.٨٥ وبأهمية نسبية ٧٧٪ ، كذلك تزداد قيمة الشركات المطبقة للتحفظ المحاسبي ، وبالتالي زيادة إقبال المستثمرين علي الاستثمار فيها بمتوسط ٣.٧٦ وأهمية نسبية ٧٥.٢٪.

أيضا هناك اتفاق علي أن التحفظ المحاسبي يعمل علي تجنب الدخول في مشروعات واستثمارات تكون صافي قيمتها الحالية سالبة والإنذار المبكر علي تصفية مثل هذه المشروعات وذلك بمتوسط ٣.٧٣ وأهمية نسبية ٧٤.٦٪ ، كما أن التحفظ يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الأكثر كفاءة وفي المشروعات الأكثر ربحية بمتوسط ٣.٦٧ وبأهمية نسبية ٧٣.٤٪.

أما أقل تأييد والذي كان بمتوسط ٣.٤٣ وأهمية نسبية ٦٨.٦٪ كان من نصيب العنصر الرابع وهو استخدام التحفظ المحاسبي يؤدي إلي عدم توزيع أرباح وهمية للمساهمين وبالتالي الحفاظ علي الشركة واستمراريتها وحمايتها من الإفلاس.

جدول رقم (١١) يوضح
قياس التباين في أراء مجموعات العينة
(اختبار كروسكال ويلز Kruskal-Wallis Test)

البيـــــان	متوسط الرتب			القيمة الجدولية	المعنوية
	سماسرة الأوراق المالية	المراجعون	أعضاء هيئة التدريس		
١/٣- يساهم التحفظ في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين أطراف التعاقد المرتبطة بالشركة.	42.70	35.29	43.36	2.670	.263
٢/٣- يساعد التحفظ المستثمرين في إتخاذ القرارات الاستثمارية الأكثر كفاءة وفي المشروعات الأكثر ربحية.	44.22	33.65	44.00	5.268	.072
٣/٣- تزداد قيمة الشركات المطبقة للتحفظ المحاسبي، وبالتالي زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار فيها.	44.30	33.68	43.88	4.352	.113
٤/٣- استخدام التحفظ المحاسبي يؤدي إلى عدم توزيع أرباح وهمية للمساهمين وبالتالي الحفاظ على الشركة واستمراريتها وحمايتها من الإفلاس.	39.43	45.03	34.28	3.478	.176
٥/٣- يعمل التحفظ المحاسبي على تجنب الدخول في مشروعات واستثمارات تكون صافي قيمتها الحالية سالبة، والإنذار المبكر على تصفية مثل هذه المشروعات.	42.63	39.32	38.42	.541	.763
٦/٣- يعمل التحفظ المحاسبي على زيادة حركة تداول الأوراق المالية للشركات المطبقة له.	38.96	37.13	44.52	1.958	.376

يتضح من الجدول السابق أن مستوي المعنوية لكافة العناصر أكبر من ٥٪ ، مما يدل علي وجود اتفاق بين آراء عينة البحث بشأن تأثير التحفظ المحاسبي علي قرارات المستثمرين.

وفي ضوء التحليل السابق يتضح للباحث صحة الفرض الثالث والذي ينص علي "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي علي قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية".

٦/ النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التي قام بها الباحث بشقيها النظري والميداني، يخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلي:

أولاً: نتائج البحث:

١- أصبح التحفظ المحاسبي مطلباً أساسياً في الوقت الراهن، سواء من جانب المستثمرين في السوق، الجهات القائمة على وضع المعايير، مراجعي الحسابات وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة، لاسيما عقب حالات الانهيار التي شهدتها كثير من الشركات العملاقة منذ نهاية القرن العشرين، وما نتج عنها من خسائر فادحة نتيجة بعض الممارسات التي قامت بها إدارة تلك الشركات مثل إدارة الأرباح وغيرها من الممارسات الأخرى التي تعد انتهاكاً واضحاً للتحفظ المحاسبي.

٢- على الرغم من تعدد نماذج قياس التحفظ المحاسبي وما بكل نموذج من أوجه قصور، فإن لكل منهم صلاحية للاستخدام في مجال معين في إطار دراسة علاقة التحفظ بظاهرة معينة، أو في مجال إجراء المقارنة بين مستويات التحفظ في ظل وجود متغير معين، ورغم عدم توافق الدراسات حول نموذج معين لقياس التحفظ المحاسبي، إلا أن النموذج الذي قدمته دراسة Basu, 1997 ظل أكثر مقاييس التحفظ استخداماً من قبل الدراسات المهتمة، يليه نموذج Beaver and Ryan, 2000 (M-T-B) or (B-T-M).

٣- ينصب الخلاف حول نماذج قياس التحفظ المحاسبي حول مدى دقة قياس مستوى التحفظ المحاسبي، ومن ثم يمكن أن يسهم أي من هذه النماذج في الكشف عن ممارسة التحفظ من عدمه، وهذا يمثل أمراً مهماً وضرورياً في حد ذاته، ويدعم بدرجة مقبولة صلاحية هذه النماذج للتطبيق.

٤- التحفظ المحاسبي مطلوب من جانب المستثمرين، لأنه يؤدي إلي إعطاء صورة واضحة عن نقاط قوة وضعف الشركة، وبالتالي مساعدتهم على اتخاذ القرار. بمعنى آخر ينعكس التحفظ المحاسبي على المستثمر في: الثقة في المعلومات المحاسبية، والقدرة على اتخاذ القرار الرشيد، مما ينعكس على سوق الأوراق المالية من خلال التأثير على ارتفاع أسعار وعوائد الأسهم، وزيادة حركة التداول

٥- ينجم عن تطبيق التحفظ المحاسبي العديد من الفوائد والمنافع الاقتصادية مثل خفض تكلفة رأس المال ، وزيادة المقدرة الائتمانية، والحد من ممارسات إدارة الأرباح ، مما ينعكس إيجابياً علي قيمة الشركة.

٦- توصل البحث إلي توافر دليل ميداني ، علي أن هناك عدة محددات وعوامل ساهمت في ظهور التحفظ المحاسبي وزيادة استخدامه خاصة في الآونة الأخيرة من أهمها : الحاجة للحد من ممارسات إدارة الأرباح ، الحاجة إلي تحقيق نظام حوكمة فعال بحيث يضمن ممارسات محاسبية متحفظة تمكن من حماية حقوق المساهمين ، والدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية والمتمثل في: عقود مكافآت الإدارة ، عقود الدين، عقود الضرائب، والتكاليف السياسية ، وتجنب حالات الإفلاس والتقاضي.

٧- توصل البحث إلي توافر دليل ميداني ، علي أن تطبيق التحفظ المحاسبي يعد من الاعتبارات الأساسية لإعداد القوائم المالية ، لأنه يزيد من جودة القوائم المالية من خلال جعل المعلومات أكثر موثوقية وأكثر قابلية للمقارنة.

٨- توصل البحث إلي توافر دليل ميداني ، علي أن التحفظ المحاسبي يسهم في زيادة حركة تداول الأوراق المالية للشركات المطبقة له.

٩- توصل البحث إلي توافر دليل ميداني ، علي أن التحفظ المحاسبي يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الأكثر كفاءة وفي الشركات الأكثر والأعلي ربحية ، كما يعمل علي تجنب الدخول في

مشروعات واستثمارات تكون صافي قيمتها الحالية سالبة ، والإنذار المبكر علي تصفية مثل هذه المشروعات.

ثانياً: توصيات البحث:

١- عدم التخلي عن التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، على ان يكون الالتزام بالقواعد المتحفظة متسقاً من سنة لأخرى حتى لا يكون ذلك ذريعة لإدارة الأرباح.

٢- يجب أن تولي الجهات المعنية بإصدار المعايير المحاسبية في مصر الاهتمام بمفهوم التحفظ المحاسبي بما يلائم طبيعة البيئة المصرية ودوافع معدي ومستخدمي التقارير المالية، بحيث تسمح بوضع حدود ملزمة للشركات لتطبيق الممارسة المحاسبية المتحفظة.

٣- ضرورة أن تتضمن معايير المراجعة ما يفيد إفصاح المراجع الخارجي في تقريره عن مدى تحفظ القوائم المالية للشركة محل المراجعة.

٤- ضرورة قيام الجهات الأكاديمية المسؤولة عن التدريب والتدريس لأعمال السمسرة والتحليل المالي بدراسة وتعميم أحد أو بعض نماذج قياس التحفظ المحاسبي التي تلقى القبول العام من جانب المهتمين بهذا المجال، الأمر الذي قد يسهل من عملية إجراء المقارنة بين المحتوى الإعلامي للقوائم المالية للشركات، والذي قد يضفي بعداً جديداً في مجال قياس وتحليل الأداء المالي لتلك الشركات.

٥- ضرورة قيام هيئة سوق المال بعقد الندوات وورش العمل لتعريف المستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية بأهمية التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة كفاءة وجودة حوكمة الشركات، وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية.

٦- ضرورة إدخال مفهوم التحفظ المحاسبي وأهميته ونماذج وطرق قياسه، وكذلك مفهوم جودة التقارير المالية في خطط المناهج الدراسية بالجامعات- خاصة في مراحل الدراسات العليا-، مع التركيز على عقد ورش العمل والندوات والحالات العملية بالاستعانة بمزاولي مهنة

المحاسبة والمراجعة لشرح الجوانب التطبيقية لهذه المفاهيم وأثرها في البيئة المصرية.

٧- إجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي يمكن أن تقدم تفسيراً إضافياً عن مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ببيئة الأعمال المصرية، ومحاولة اكتشاف وتحديد العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي، ودوره في مواجهة الشركات للأزمات المالية.

ثالثاً: الدراسات المستقبلية المقترحة:

١- التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية IFRS وموقف المراجع الخارجي، وتأثير ذلك على قيمة المنشأة.

٢- تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وعلاقته بحوكمة الشركات بالتطبيق على شركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية والسعودية (دراسة مقارنة).

٣- العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي بالتطبيق على شركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية والسعودية.

٤- التحفظ المحاسبي في ضوء الاعتبارات الضريبية وأثره على دلالة القوائم المالية.

٥- مقارنة وتقييم مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بين شركات المساهمة المصرية.

٦- أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية: دليل من البيئة المصرية أو السعودية.

٧- التحفظ المحاسبي وانعكاسه على جودة الأرباح وقيمة المنشأة في ضوء الأزمة المالية العالمية.

٧- مراجـــع البحـــث

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم، ماجدة حسين (٢٠١٣)، دراسة اختبارية لبيان العلاقة التفاعلية بين جودة الإفصاح والتحفظ المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح، **الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، السنة (١٧)، ديسمبر، ص ص ٢٠٧- ٢٦٦.

٢- أبو الخير، مدثر طه (٢٠٠٨)، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الأول، ص ص ٣- ٦٣.

٣- أبو جبل، نجوى محمود أحمد (٢٠١٢)، العلاقة بين العوامل المؤثرة في استقلال مراقب الحسابات وممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية- دراسة نظرية وميدانية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مجلد (٤٩)، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو، ص ص ١٦٣- ٢٠٧.

٤- أحمد، سامح محمد رضا رياض (٢٠١١)، التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح- دراسة تطبيقية على شركات المساهمة البحرينية، **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلد (٣١)، العدد الثاني، ديسمبر (كانون أول)، ص ص ١١٩- ١٤٤.

٥- الإبياري، هشام فاروق (٢٠١٢)، مدى فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية)، **المجلة العلمية- التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الرابع، ص ص ٥٣- ١٢٢.

٦- الرشيدي، ممدوح صادق محمد (٢٠١١)، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم- دراسة نظرية وميدانية، **البحوث التجارية المعاصرة**،

كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد (٢٥)، العدد الثاني، ديسمبر ص ص ١- ٦٢.

٧- السهلي، محمد سلطان (٢٠٠٩)، التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية- دراسة تطبيقية، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، مجلد (١٦)، العدد الأول، يناير، ص ص٧-٢٥.

٨- العتيبي، محمود حسني، وخليفة، المعتز بالله البرنس محمد (٢٠١٢)، قياس التحفظ المحاسبي للأوراق المالية في السوق السعودية، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الأول، ص ص ١٥- ٣٣.

٩- جنيدي، محمد سعيد محمد (٢٠٠٤)، أثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح- دراسة تحليلية، كلية التجارة، جامعة طنطا، **المجلة العلمية- التجارة والتمويل**، العدد الثاني، ص ص ١- ٣٩.

١٠- حمدان، علاّم محمد موسى (٢٠١٢أ)، أثر خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، **الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد (٥٢)، العدد الرابع، شوال ١٤٣٣هـ، سبتمبر، ص ص ٥٨٩- ٦٢٠.

١١- ـــــــــــــــــ (٢٠١٢ب)، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد (٨)، العدد الأول، ص ص ٢٢- ٤١.

١٢- خليل، عبد الفتاح أحمد علي (٢٠٠٣)، التأصيل العلمي لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة فرع بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الثاني، يوليو ص ص ٧٢٩- ٧٦٧.

١٣- راشد، محمد إبراهيم محمد (٢٠١٠)، دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير

المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض (دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية)، **رسالة دكتوراه في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

١٤- زغلول ، وليد أحمد (٢٠١١)، دراسة اختبارية لقياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في ضوء المعايير المصرية، **رسالة دكتوراه في المحاسبة**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.

١٥- سلامة ، صلاح حسن (٢٠١٢)، نموذج مقترح لقياس وتفسير تأثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة (دراسة تطبيقية)، **الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، السنة (١٦) ديسمبر، ص ص ٥٢٩- ٦٣٣.

١٦- شاهين ، محمد أحمد (٢٠١١)، دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني، العدد الرابع، أكتوبر ص ص ٤٢٣- ٤٧٨.

١٧- شتيوي ، أيمن أحمد (٢٠١٠)، تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمة بالتلاعب: بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية، **الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد (٥٠)، العدد الرابع، شوال ١٤٣١هـ، سبتمبر ص ص ٥٧٧- ٦٢٢.

١٨- عبد المجيد ، حميدة محمد (٢٠١٣)، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، اتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، ص ص ١٣٩- ١٧٤.

١٩- عبد الملك، أحمد رجب (٢٠١١)، أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري- دراسة نظرية وتطبيقية، **الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (١٥)، العدد الأول، ص ص ١- ٥٤.

٢٠- ـــــــــــــــ (٢٠١٠)، قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة- دراسة مقارنة، **الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (١٤)، العدد الثاني ص ص ٧٣- ١٠٦.

٢١- عبيد، إبراهيم السيد (٢٠١٠)، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية، **الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان: مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين**، قسم المحاسبة بكلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٤ - ٥ جماد الآخر ١٤٣١هـ، ١٨- ١٩ مايو ص ص ١- ٣٨.

٢٢- عوض، آمال محمد محمد (٢٠١٠)، دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، إبريل ص ص ٩١- ١٤٥.

٢٣- عيد، أحمد عبد الوهاب أحمد (٢٠١٣)، أثر محددات التحفظ على جودة التقارير المالية في سوق رأس المال المصري (دراسة نظرية تطبيقية)، **الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة (٣٣)، العدد الأول، ص ص ٢٣٧- ٢٩٨.

٢٤- محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح (٢٠١١)، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة (مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية)، **المجلة العلمية**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد (٥١)، ديسمبر، ص ص ٦٨- ١٠٤.

٢٥- وزارة الاستثمار (٢٠٠٦)، **معايير المحاسبة المصرية**، الهيئة العامة لسوق المال، القاهرة، يوليو.

Available at: http://www.cma.gov.eg

٢٦- يوسف، علي (٢٠١٢)، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية "دراسة تطبيقية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (٢٨)، العدد الأول، ص ص ٢٣٥- ٢٦٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Ahmed, Anwer S., & Duellman, Scott., (2013), "Managerial overconfidence and accounting conservatism", **Journal of Accounting Research**, March, 51 (1): 1- 30.

2- Ahmed, A.S. , Billings, B. K., Morton, R. M. & Stanford- Harris. M, (2002), "The Role of Accounting Conservatism in Mitigating Bondholder- Shareholder Conflicts over Dividend policy and in Reducing Debt Costs", **The Accounting Review**, 77 (4): 867- 890.

3- Ahmed, A. S., & Duellman, S., (2007), "Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis", **Journal of Accounting and Economics**, 43: 411- 437.

4- Artiach,T., & Clarkson,P.,(2013), "Conservatism , disclosure and cost of equity capital", **Australian Journal of Management , Available at: http://ssrn.com/abstract-1673516.**

5- Basu, S., (1997), "The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings", **Journal of Accounting and Economics**, 24: 3- 37.

6- Beaver, W. H., and Ryan, S. G., (2005), "Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling", **Review of Accounting Studies,** 10: 269- 309.

7- ———————, (2000), "Biases and Lags in Book Value and Their Effects on the Ability of The Book- to- Market Ratio to predict Book Return on Equity", **Journal of Accounting Research**, 58(1): 127- 148.

8- Beja, A., and Weiss, D., (2009), "Some Informational Aspects of Conservatism", **European Accounting Review,** 15(4): 580- 604.

9- Bushman, R. M., and Piotroski, J. D., (2006), "Financial Reporting Incentives for Conservative Accounting: The Influence of legal and political Institutions", **Journal of Accounting and Economics**, 42: 107- 148.

10- Callen, J. L., Segal, D., & Ole- Kristian, H., (2010), "The pricing of Conservative Accounting and The Measurement of Conservatism at The Firm- year level", **Review of Accounting Studies**, 15: 145- 178.

11- Chan,A.,& Hsu,W.,(2013), " Corporate pyramids ,conservatism and cost of debt: Evidence from Taiwan",**The International Journal of Accounting** ,28:390-413.

12- Chen,C.,& Zhu,S.,(2013), "Financial Reporting quality,debt maturity,and the cost of debt : Evidence From China", **Emerging Markets Finance &Trade**,sep.- oct.,49(4):236-253.

13- Chi, W., Liu, C., and Wong, T., (2009), "What Affects Accounting Conservatism?: A corporate Governance Prospective", **Journal of Contemporary Accounting & Economics,** 5: 47- 59. **Available at: http://ssrn.com/**

14- Easley, D., and O'Hara, M., (2004), "Information and The Cost of Capital", **Journal of Finance**, 59 (4): 1553-1583.

15- Francis,B.,Hassan,I.,and Wu,W.,(2013), "The benefits of conservative accounting to shareholders : evidence from the financial crisis", Accounting Horizons,27(2):319-345.

16- Gassen, J., Rolf, U. F., & Thorsten, S., (2013), "International Differences in Conditional Conservatism-The Role of Unconditional Conservatism and Income Smoothing", **European Accounting Review**, 15 (4): 527- 564.

17- Givoly, D., and Hayn, C., (2000), "The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting become More Conservative?", **Journal of Accounting and Economics**, 29 (3): 287-320.

18- Goh, B. W., & Li, D., (2011), "Internal Controls and Conditional Conservatism", **The Accounting Review**, 86 (3): 975- 1005.

19- Hamberg, Mattias., & Novak, Jiri., (2010), "Accounting Conservatism and Transitory Earnings in Value and Growth Strategies", **Journal of Business Finance & Accounting**, 37 (5 & 6): 518- 537.

20- Jonas, G., and Blanchet, J., (2000), "Assessing Quality of Financial Reporting", **Accounting Horizons**, 14(3): 351- 369.

21- Lara, J. M., Beatriz, O., and Fernando, P., (2010), "Conditional Conservatism and Firm Investment Efficiency", **Review of Accounting Studies**, 15 (2): 183- 217.

22- Lara, J. M., Osama, B. G., & Penalva, F., (2009), "Accounting Conservatism and Corporate Governance", **Review of Accounting Studies**, 14 (1): 161- 201.

23- Lara, J. M., Mora, A., & Beatriz, O., (2007), "Board of Directors' Characteristics and Conditional Accounting

Conservatism: Spanish Evidence", **European Accounting Review**, Vol. 16, No. 4, pp. 727- 755. (16)4: 727- 755.

24- Lara, J. M. G., and Mora, A., (2004), "Balance Sheet Vs. Earnings Conservatism in Europe", **European Accounting Review**, (13) 2 : 261- 292.

25- Leventis, Stergios., Panagiotis Dimitropoulos, & Stephen Owusu- Ansah, (2013), "Corporate Governance and Accounting Conservatism: Evidence from the Banking Industry", **Corporate Governance: An International Review**, May 21 (3): 264- 286.

26- Li, X., (2009), "Accounting Conservatism and Cost of Capital: International Analysis", London Business school, working paper, **Available at: http://www.ssrn.com.**

27- Lin, N., and Xiaoyan, W., (2011), "Conservatism's Effects on Capital Structure Efficiency and Accounting Information Quality", Research paper no. 10- 14, UIC College of Business Administration, **Available at: http://ssrn.com.**

28- Lobo, G. J., and Zhou, J., (2006), "Did conservatism in financial reporting increase after the Sarbanes- Oxely Act? Initial Evidence", **Accounting Horizons**, 20 (1): 57- 73.

29- Louis, Henock., Sun, Amy X., & Urcan, Oktay., (2012), "Value of Cash Holdings and Accounting Conservatism", **Contemporary Accounting Research**, winter, 29, (4): 1249- 1271.

30- Pae, J., and Thornton, D. B., (2006), "Ex- Ante versus Ex- Post Accounting Conservatism and Inefficiency in Analysts' Earnings Forecasts", working paper, **Available at: http://www.ssrn.com.**

31- Penman, S. H., and Zhang, X., (2002), "Accounting conservatism, the Quality of Earnings and Stock Returns", **The Accounting Review**, 77 (2): 237- 264.

32- Piot, Charles., Dumontier, Pascal., and Janin , Remi., (2011), "IFRS Consequences on Accounting Conservatism within Europe: the Role of Big 4 Auditors", **Available at: http://www.ssrn.com**

33- Qiang, X. (2007), "The Effects of Contracting, Litigation, Regulation, and Tax Costs on Conditional and Unconditional Conservatism: Cross- Sectional Evidence at the Firm level", **The Accounting Review,** 83: 759- 796.

34- Shroff, Pervin K., Venkataraman, Ramgopal., & Zhang, Suning., (2013), "The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings: An Event- Based Approach", **Contemporary Accounting Research,** spring, 30 (1): 215- 241.

35- Vichitsarawong, T., Eng, L., & Meek, G., (2010), "The Impact of The Asian Financial Crisis on Conservatism and Timeliness of Earning: Evidence from Hong Kong, Malaysia, Singapore, and Thailand", **Journal of International Financial Management and Accounting,** 21 (1): 32- 32- 61.

36- Watts, R. L., (2003a), "Conservatism in Accounting part I: Explanations and Implications", **Accounting Horizons**, 17 (3): 207- 221.

37- _____ (2003b), "Conservatism in Accounting part II: Evidence and Research Opportunities", **Accounting Horizons**, 17 (4): 287- 301.

38- Watts, R. & Zuo, L. , (2012), "Accounting Conservatism and Firm Value: Evidence from The Global Financial Crisis. **Available at: http://ssrn.com/abstract=1957222.**

39- Zhang, J., (2008), "The Contracting Benefits of Accounting Conservatism: To lenders and Borrowers", **Journal of Accounting and Economics**, 45(1): 27- 54.

40- Zhang, J., Hong, A., and Hung, M., (2009), "The Impact of Financial Covenants on the use of Accounting Conservatism in Debt Contracting:. International Evidence", working paper, **Available at: http://www.ssrn.com.**

كلية التجارة
قسم المحاسبة

قائمة الاستقصاء

السيد الأستاذ الفاضل/ .....(المحترم)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.... وبعد،،،

يقوم الباحث بإعداد بحث علمى بعنوان **"التحفظ المحاسبى وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين – دراسة ميدانية".**

وإيماناً من الباحث بأهمية رأيكم، لذا يأمل الباحث فى الاستفادة من خبرات سيادتكم فى إثراء الجوانب والنقاط النظرية المختلفة للبحث، حيث تمثل إجاباتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج.

ويؤكد لكم الباحث أن هذة القائمة قد صممت لأغراض البحث العلمى فقط ، والمعلومات والآراء التى تفصحون عنها هى لأغراض التحليل الإحصائى فقط ، وسيتم التعامل معها بسرية تامة، علماً بأن نتائج البحث سوف تكون تحت طلب سيادتكم فى أى وقت إذا رغبتم فى ذلك.

ويقدر الباحث وقتكم الثمين لاستيفاء الاستقصاء، داعياً المولى عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير،،،

الباحث
د/ أحمد حامد محمود عبد الحليم
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنها

بيانات شخصية

الاسم (إذا رغبتم) : .....

المؤهل العلمى : .....

الوظيفة : .....

سنوات الخبرة ☐ : أقل من ٥ سنوات

☐ من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات

☐ أكثر من ١٠ سنوات

تأتى قائمة الاستقصاء فى ثلاث مجموعات من الأسئلة كما يلى:

المجموعة الأولى: هناك العديد من المحددات والعوامل التى ساهمت فى ظهور التحفظ المحاسبى وزيادة استخدامه خاصة فى الآونة الأخيرة. من فضلك حدد درجة موافقتك على المحددات والعوامل التالية:

م	المحددات والعوامل المؤثرة على ممارسة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية المنشورة	درجة الموافقة				
		موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
١/١-	الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية والمتمثلة فى: أ) عقود مكافآت الإدارة. ب) عقود الدين. ج) عقود الضرائب. د) التكاليف السياسية.					
٢/١-	الحد من ممارسات إدارة الأرباح.					
٣/١-	الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف المرتبطة بالشركة.					

م	المحددات والعوامل المؤثرة على ممارسة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية المنشورة	درجة الموافقة				
		موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
١/٤-	الحاجة إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر مصداقية، وزيادة قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.					
١/٥-	تزايد حالات الإفلاس والتقاضى.					
١/٦-	العوامل التنظيمية والمؤسسية وتتمثل فى: أ) وجود تشريعات ملزمة كالتشريع الضريبى وقوانين الشركات.					
	ب) تأثير المعالجات والممارسات المحاسبية فى المجتمع.					
١/٧-	التحفظ المحاسبى يعتبر بديلاً لحوكمة جيدة للشركات بحيث يضمن ممارسات محاسبية متحفظة تمكن من حماية حقوق المساهمين.					
١/٨-	المطالبة بأن يفصح المراجع الخارجي عن مستوي التحفظ في القوائم المالية					
١/٩-	أخرى (أذكرها من فضلك)					

المجموعة الثانية: يساهم التحفظ المحاسبى فى تحسين جودة الأرباح المحاسبية وبالتالى جودة التقارير المالية. من فضلك حدد درجة موافقتك حول مدى مساهمة التحفظ المحاسبى فى تحسين جودة الأرباح المحاسبية وجودة التقارير المالية:

م	العبارة	درجة الموافقة				
		موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
١/٢-	يعتبر تطبيق التحفظ المحاسبى من الاعتبارات الأساسية لإعداد القوائم المالية.					
٢/٢-	يعتبر التحفظ المحاسبى أحد الخصائص النوعية المطلوبة لجودة المعلومات المحاسبية.					
٣/٢-	التحفظ المحاسبى يجعل المعلومات أكثر موثوقية، وأكثر قابلية للمقارنة.					
٤/٢-	تخفيض الأرباح فى الأجل القصير يؤدى إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية.					
٥/٢-	يعتبر التحفظ آلية من آليات التعاقد الكفء بين الأطراف ذات العلاقة بالشركة.					
٦/٢-	أخرى (أذكرها من فضلك)					

المجموعة الثالثة: التحفظ المحاسبى يمكن أن يكون له تأثير على قرارات المستثمرين فى سوق الأوراق المالية. من فضلك حدد درجة موافقتك حول مدى تأثير التحفظ المحاسبى على قرارات المستثمرين:

م	العبارة	درجة الموافقة				
		موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
٣/١-	يساهم التحفظ فى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين أطراف التعاقد المرتبطة بالشركة.					
٣/٢-	يساعد التحفظ المستثمرين فى إتخاذ القرارات الاستثمارية الأكثر كفاءة وفى المشروعات الأكثر ربحية.					
٣/٣-	تزداد قيمة الشركات المطبقة للتحفظ المحاسبى، وبالتالى زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار فيها.					
٣/٤-	استخدام التحفظ المحاسبى يؤدى إلى عدم توزيع أرباح وهمية للمساهمين وبالتالى الحفاظ على الشركة واستمراريتها وحمايتها من الإفلاس.					
٣/٥-	يعمل التحفظ المحاسبى على تجنب الدخول فى مشروعات واستثمارات تكون صافى قيمتها الحالية سالبة، والإنذار المبكر على تصفية مثل هذه المشروعات.					
٣/٦-	يعمل التحفظ المحاسبى على زيادة حركة تداول الأوراق المالية للشركات المطبقة له.					
٣/٧-	أخرى (أذكرها من فضلك)					